التلاميذ في تونس الزيتونة يجددون أنفاس الثورة

عدد خاص

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

ماذا جنينا من 8 سنوات ديمقراطية ناشئة !

تونس تسجل عجزا تجاريا قياسيا بـ 19.04 مليار دينار

الإثنين 8 جمادى الأول 1440 الموافق لـ 14 جانفي 2018م العدد 224 الثمن 700م

الجامعة العربية ومؤتمرها الثلاثين في تونس! لماذا؟

دور حزب التحرير في ترشيد ثورة الأمّة

في ذكراه الثّامنة ربيع تونس بين الثورة والانتفاضة

تعويم نظام أسد المجرم يكشف حقيقة الحكام المأجورين

حقيقة النوايا الأمريكية تجاه الحراك في السودان

كلمة العدد

رغم الغدر الثورة مستمرة وستكتمل

اندلعت دون سابق تخطيط ولا تأطير.. فقط تزايد شعور الناس بالقهر جعلهم يثورون على «بن علي» وزمرته, فعلوها سابقا في عهد « بورقيبة » لكن سقف المطالب كان متدنيا إلى حدّ أمكن ل «بورقيبة» من امتصاص غضبهم العارم.. وتحويله إلى موجة من الفرح والإشادة بحكمته وحسن رعايته, بمجرد استجابته لمطالبهم والمتمثلة في إلغاء الزيادة في سعر الخبز. لم ير الناس من ظلم النظام وتعسفه سوى الزيادة في سعر الخبز, ولم يكن لديهم إدراك لسبب شقائهم والضنك الذي يعانون ويلاته.. واستمر « بورقيبة» واستمر النظام بظلمه وفساده. مع الشعور بنخوة الانتصار, كيف لا والناس أجبروا الطاغية على التنازل وتلبية مطلبهم.. والحال أن ما فعله « بورقيبة» لا يتعد كونه واحدة من ألاعيب المستعمر الذي يتحكم في مصيرنا ويسير شؤون بلادنا وفق مصالحه وأطماعه بضمانة انعدام الوعي وانحصار تفكير الناس في العيش دون سواه..

«بن علي» على خطى «بورقيبة»

لم تدم النشوة بالانتصار على «بورقيبة » وحكومته طويلا وأحس الناس بأن الدماء التي سالت في انتفاضة الخبز ذهبت هدرا.. لأن مستوى عيشهم ظل يراوح مكانه ولم يغادروا شظفه قيد أنملة, وأرجعوا ما يكابدونه إلي تدهور صحة «بورقيبة» وفساد المحيطين به وجانبوا مرة أخرى الصواب بعدم إدراكهم أن النظام هو المذنب في حقهم وذنب «بورقيبة» أنه سلطه عليهم. وفي عملية استباقية.. وحتى لا يكون التغيير خارج إرادة القوى الفعلية المتحكمة في البلاد جيء بالبطل المنقذ على أعين تلك القوى الاستعمارية. وأشعروا الناس بأن من جاؤوا به سيغير حالهم ويقطع مع سياسة «بورقيبة» ويحول الجحيم الذي حشرهم إليه بورقيبة نعيما مقيم.. وان طلت الحيلة واختار المخلوع لفترة حكمه عناوين توهم الناس بأنهم تخلصوا والى الأبد من ربقة الظلم والاضطهاد كالتحول المبارك والتغيير وفجر السابع من نوفمبر ونحو ذلك من الشعارات الجوفاء.. ليسود الشعور بالرضا والطمأنينة, ومعه يزداد النظام ترسيخا وتثبيتا مادام الناس يرون العلة في الأشخاص وليس في طبيعة النظام. وانخدع الناس مجددا ليواصل «بن علي» السير على نهج «بورقيبة» وهم لا يشعرون. إلى أن ذاقوا البأس نفسه وعانوا العذاب عينه ولمدة ناهزت الربع قرن, عندها خرجوا وانتفضوا على « بن علي» وزمرته.. وهذه المرة لم يخدعهم صانع التحول الكاذب كما خدعهم صانع الاستقلال المزيف. ولم تنطل عليهم حيلة التخفيض في بعض المواد الاستهلاكية وتشبثوا برحيل « بن علي», وفي النهاية كان لهم ما أرادوا..وفرّ الطاغية وساد الاعتقاد بأن البلاد تخلصت من الظلم, وأنه هذه المرة حصل التغيير المنشود على عكس ما حصل سنة 1984 حين ثار الناس بسبب الترفيع في سعر الخبز.. واعتقدوا أنهم لو لم ينخدعوا باستجابة «بورقيبة» لمطلبهم وطالبوا برحيله لما بقوا في العذاب كل تلك السنين. واليوم ها هم يصححون خطأهم ويجبرون « بن علي» على التنحي وحسبوا أنهم أحسنوا صنعا..

الخروج من الورطة

لا يمكن بأي حال من الأحول التقليل من شأن ما أقدم عليه أهل تونس وطردهم «بن علي» فما حصل في شتاء 2011 ينم عن ارتفاع في منسوب الوعي لدى الناس, إذ أن المطالبة برحيل رأس السلطة يعتبر تطورا ايجابيا وبداية تحسس الطريق المؤدية إلى إدراك سبب الرزية التي حلت بنا, وهي هذا النظام الوضعي الذي زجّ بنا المستعمر وأذياله في غياهب سجنه. ليس من الهين على المسئول الكبير وحكومته الإطاحة بعميل لهم دون علمهم ودون وارادتهم. فهي سابقة خطيرة وجب عليهم التعاطي معها بالشكل الذي يمكنهم من المواصلة في بسط نفوذهم وإحكام قبضتهم على البلاد ومقدراتها. والأهم من هذا كله الاستمرار في تغييب الإسلام وفصله عن الحياة, والإبقاء على النظام الديمقراطي الوضعي. فهم يدركون تمام الإدراك أن الإسلام هو الوحيد القادر على هدم بنيان النظام الديمقراطي, ومن ثمة القضاء على أطماعهم وكنسهم من بلاد المسلمين. وللخروج من هذا المأزق استنجدوا في البداية بفئة محسوبة على الإسلام, ولها مكانة وحظوة لدى الأغلبية ساحقة من أهل تونس لاعتقادهم بأنها لو وصلت إلى الحكم فهي بداهة ستحكم بالإسلام وتطبق عليهم أحكامه.

وهذا الاعتقاد أوجده علاقة تلك الفئة مع «بورقيبة» و بن علي» القائمة على قمعها واضطهادها على أساس أنها تنتمي للحركات الإسلامية وتعمل على تقويض النظام الديمقراطي. وفي الواقع العكس هو الصحيح, فهي لا تملك من صفة إسلامية إلا التسمية ولا علاقة لها بالإسلام كمبدأ لا من قريب ولا من بعيد.. وهذا ما كان يعيه المستعمر جيدا فتلك الفئة لا تختلف عن العلمانيين إلا من حيث بدأ الكلام بالبسملة والالتزام بالعبادات, بل هي أشد ضررا من الحداثيين أنفسهم لأنها تختفي خلف شعارات في ظاهرها تدعوا إلى الإسلام وفي باطنها تحاربه وتعمل جاهدة على فصله عن الحياة. لهذا وجد فيها المستعمر قشة النجاة, وبوصولها إلى الحكم ضمن استمرار وجهة نظره وهيمنة نمط عيشه على المسلمين في تونس.. وبالتالي إبقاء الحال على ما هو عليه ومن هنا كانت بداية الغدر بالثورة..

الثورة بين اليأس والأمل

كان الناس يأملون أن ينفرج كربهم بمجرد طرد «بن علي» واختفاء بطانته الفاسدة من حياتهم, لكنهم بمرور الوقت أصيبوا بخيبة أمل كبرى وأصبح الشعور بالإحباط هو المسيطر, خاصة وأن آلة التثبيط والحط من العزائم وجدت المساحة الكافية لتزيد من يأسهم وتعمل ليلا نهارا على شيطنة الثورة بتحميلها وزر تدهور الأوضاع وإرجاع الفشل المطلق لجميع الحكومات المتعاقبة إلى خروج الناس على « بن علي» والتمكن من تنحيته. فكل الآثام رموا بها الثورة. حتى أن البعض صدّق أراجيفهم وأكاذيبهم وأصبح يعض أصابعه من الندم على إسقاط «بن علي» ..لكن مع تتالي الخيبات انقلب السحر على الساحر وبدأ يتكشف للناس أن مكمن عللهم يتمثل في الطبقة المهيمنة على السلطة. وأن الدولة الحالية والتي لها من العمر ما يناهز ستة عقود هي رأس الداء, وأن السياسة المتبعة هي مرد الخواء والخراب المسيطران على حياتنا. وتحول اليأس الذي حاول أعداء الثورة زرعه في نفوس الناس إلى يأس ايجابي وبناء.

انه يأس من هاته الزمرة الحاكمة والأحزاب العلمانية التي تدور في فلكها. ومن ثمة بدأت الأنظار تتجه نحو القوانين المنبثقة عن النظام الوضعي وبدأت سهام القدح تطاله رويدا رويدا. كما أن الناس بدءوا ينتبهون للفخ الذي نصبه لهم سدنة معبد الديمقراطية, والمتمثل في الانتخابات المراد منها تجميل وجه هذا النظام لا غير.. وقد تجلى ذلك بوضوح في العزوف المدوي عن الانتخابات البلدية, والحالة تلك, فحتما القادم سيكون سمته البارزة البحث عن البديل. فمسألة المراهنة على الأشخاص ونظافة اليد والكفاءة و.. كلها حيل تآكلت وعفا عليها الزمن ولم تعد تنطلي على الناس. فكل من أنس فيه ناس خيرا خيب ضنهم, والسبب أن كل من مسك بمقاليد الحكم سار على نهج من سبقه.. تغيرت الوجوه والأسماء..ولم يتغير الوضع. ثروات منهوبة, سيادة معدومة, فقر, جهل, ومزيد من الارتهان لقوى الشر العالمية. كل هذا لا يمكن أن يكون وراءه أشخاص.. بل هو نظام لا يصلح ليرعى شؤون الناس هو نظام فاسد لا يعتلي سدته إلا الفاسدون. وعليه ستستأنف الثورة سيرها. وستكون وجهتها نحو إيجاد البديل, علما بأن هذا البديل موجود في وجدانهم فقط هم في حاجة إلى من يرشدهم إليه ليضعوه موضع تطبيق. انه الإسلام بوصفه عقيدة ينبثق عنها نظام يشمل جميع جوانب الحياة. أما في ما يخص المرشد والموجه فهو حزب التحرير الذي أخذ على عاتقه العمل مع الأمة ليصل بالإسلام إلى الحكم وهو بذلك زعيم.

ا. حسن نوير

في تسمية الثورات وحرص المستعمر على تجزئة بلاد المسلمين

أ. محمد الناصر شويخة

يتحدّث الكثيرون عن ثورات بصيغة الجمع وينسبونها إلى مناطقها فيقولون "الثورة التونسيّة" والثورة المصريّة والثورة الليبيّة والثورة السوريّة وهكذا... ويردّد السياسيّون وكثير من المثقّفين الحديث عن التجربة التونسيّة وأنّها فريدة من نوعها من بين دول الربيع العربي زاعمين أنّها نجحت بينما فشلت باقي الثورات، ونجد أنّ أغلب المسؤولين الغربيين يتحدّثون عن التجربة التونسيّة وفرادتها ولا ينفكّون عن دعمها. وصارت هذه النّظرة للثورة في تونس وفي غيرها من البلدان رأيا عامّا بين الطبقة السياسيّة الحاكمة (سواء في ذلك أحزاب الحكم أو المعارضة) يؤيّدهم جماعة العلمانيين ومن سايرهم ممّن يزعمون الصّفة الإسلاميّة.

ونحن نقول أنّ هذه النّظرة التجزيئيّة الممجّدة للتّجربة التّونسيّة إنّما تنخرط بوعي أو بدون وعي في نظرة مضادّة للثورة مساندة للنّظرة الاستعماريّة لبلادنا وسائر بلاد المسلمين، وذلك من وجوه عديدة لعلّ أخطرها

اعتبار الأمّة الإسلاميّة أجزاء منفصلة كلّ جزء كيان قائم بذاته فمنها الكيان التونسي والليبي والجزائري والسوري والمصري واليمني ,,,, إنّما هي نظرة استعماريّة، فقد عملت الدّول الأوروبيّة منذ القرن 19 الميلادي في إطار تعاملها مع ما سمّته وقتها "المسألة الشّرقيّة" على تفتيت بلاد المسلمين وتفريق الأمّة وتقاسم تركة الخلافة العثمانيّة (الرجل المريض). بعد حروب طويلة متعددة الأشكال والأساليب، استمرت أكثر من قرن من الزمان، اجتمعت دول الكفر على هدم دولة الخلافة، ثمّ عملت هذه الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا على ضمان عدم وحدة الأمّة الإسلاميّة وعدم عودة دولة الإسلام مرة أخرى فوضعت خطة تقوم على ثلاثة ركائز:

الاستعمار العسكري، وتفتيت بلاد المسلمين 52 قطعة

زرع العملاء السياسيّين والفكريين

الغزو الفكري والثّقافي.

وعلى هذا فكلّ اعتبار للمسلمين بأنّهم كيانات مختلفة مستقلّ بعضها عن بعض إنّما هو مساندة للمستعمر ودعم له سواء كان هذا بوعي أو بغير وعي. ويتأكّد هذا الأمر حين نعود بالنّظر إلى التاريخ القريب تاريخ مجاهدة الاستعمار العسكري فقد جاهد المسلمون في العراق وفلسطين وباكستان وأفغانستان ومصر وتونس وليبيا والجزائر... وكلّ مسلم وقعت بلاده تحت استعمار عسكريّ، ولكنّ المستعمر الذي أدرك أنّ بقاءه في بلاد المسلمين مستحيل عملوا بمكر وخبث على اتّخاذ عملاء لهم من المسلمين ثقّفوهم بالثقافة الغربيّة ثمّ زرعوهم في صفوف المجاهدين لصرف جهاد المجاهدين وقتها عن التحرّر من الاستعمار والوحدة في إطار دولة جامعة هي دولة الخلافة، وكان تركيز ما يُسمّى بحركات التّحرّر الوطني وقتها على إخراج جنود المحتلّين ونادوا بمقولات وطنيّة من قبيل "تونس أوّلا" ومصر أوّلا... وكانوا يغطّون هذه المقولات التجزيئيّة بكلام من قبيل "ندعم إخواننا في الجزائر" "ندعم إخواننا في فلسطين" وهي مقولات خبيثة ظاهرها الوقوف بجانب الثورة على المستعمر وإخراجه من البلاد الإسلاميّة وحقيقتها تحقيق أهداف الدّول الاستعماريّة من إبقاء البلاد الإسلاميّة كيانات متفرّقة ضعيفة، وبعد أن استحكمت هذه المقولات في غمرة الكفاح المسلّح ونشوة طرد جنود المستعمر من بلاد المسلمين في المغرب وتونس ومصر والشّام والجزائر وغيرها، في غمرة هذه النشوة وفي غفلة من الجميع اعتلى العملاء سدّة الحكم وأسكتوا كلّ صوت ينادي بالوحدة، (وحتّى من كان ينادي بالوحدة منهم كان يعمل لها بشكل خاطئ وغير جدّيّ حتّى يئس منها النّاس وانتشرت مقولة اتّحّق العرب على أن لا يتّحّقوا) وبدل أن يعود وضع المسلمين إلى أصله من وحدة في إطار دولة واحدة قويّة هي دولة الخلافة بدل ذلك صار المسلمون كيانات ضعيفة متنافرة متنازعة في أغلب الأحيان وانتهى الأمر بالثورة على المستعمر إلى هزيمة نكراء حقّقت أهداف الكفّار المستعمرين المتمثّلة في إزالة الإسلام من الحكم وتفتيت الأمّة الإسلاميّة حتّى لا تعود قويّة تنافسها في الموقف الدّولي.

والمتمعّن في مسار الثّورة الأولى على المستعمر في نهاية القرن 19 وبداية القرن ال20 يرى أنّ الكفّار المستعمرين ما كان لهم أن يُحقّقوا أهدافهم بالآلة العسكريّة وبإمكانيّاتهم إنّما استطاعوا تحقيق أهدافهم وهزم المسلمين (وقتيّا) بواسطة اتّخاذ عملاء من المسلمين وثق فيهم المسلمون (لأنّهم اندسّوا في صفوف الثوار وأظهروا في البداية عداوة للمستعمر) ثمّ ما لبث هؤلاء العملاء أن أخضعوا البلاد سياسيّا واقتصاديّا للمستعمر بذرائع واهية من قبيل إعادة بناء العلاقات مع الدّول الأوروبيّة وأنّه لا غناء للمسلمين عن الدّول الأوروبيّة "المتقدّمة" وصاغوا أهدافا جديدة أوّلها العمل على اللّحاق بركب الدّول المتقدّمة ومن هذه الأبواب الخلفيّة وقع إخضاع كلّ البلاد الإسلاميّة للكفّار المستعمرين. وساء حال المسلمين حتّى صاروا في ذيل الأمم.

وعود على بدء، فما أشبه اليوم بالبارحة، ثار المسلمون على العملاء في تونس ثمّ مصر فليبيا فالشّام واليمن... واستطاعت الشعوب في هذه البلدان طرد العملاء الظّاهرين لكنّها لم تتخلّص من كلّ العملاء والخونة ولم تستطع التّخلّص من النّظام الدّخيل النّظام الرأسمالي لأنّ الفئة السياسيّة الحاكمة اليوم ظلّت تردّد نفس المقولات القديمة وبنفس الاعتبارات القديمة، ظلّ جميعهم ينظر النّظرة التجزيئيّة فيعتبرون تونس كيانا مستقلّا عن بقيّة بلاد الإسلام وكذلك مصر والشّام واليمن والجزائر والمغرب... وهي ذات النّظرة التي كرّستها الدّول الاستعماريّة منذ القرن 19 لتبقى الأمّة مفتّتة مزقا ضعيفة واهنة وبناء على هذه النّظرة الضّيّقة رُسمت أهداف من قبيل العمل على التنمية وتوفير الغذاء للجميع فكأنّ المسلمين جياع وكأنّ أرضهم صحراء بلقع لا ثروات فيها فجعلونا عبيدا فقراء ينتظرون حسنات من صندوق النّقد الدّولي ونظرة رأفة من الدّول الغربيّة ويباهي السياسيّون بعلاقاتهم الجيّدة بما يسمّونه المجتمع الدّولي وبقدرتهم على التّفاوض وجعل الدّوائر الغربيّة ترضى عنّا وتساعدنا، وهكذا يريدون تحويل الثورة من فعل يقلع بقايا الاستعمار ويحرّر البلاد نهائيّا من سيطرته إلى مجرّد فعل عنيف أزال عميلا ليحلّ محلّه مجموعة من العملاء يتسابقون في رهن البلاد.

لكنّنا نقول بأنّ الزمان غير الزّمان وأنّ القرن 19 وبداية القرن ال20 ولّت وأنّ المسلمين اليوم ما عادوا ينخدعون بأشباه السياسيين وما عادوا يرضون بديمقراطيّة عاجزة يتسلّل من خلالها نظام فرضه المستعمر، فالمتابع لمجريات الأحداث في بلاد المسلمين ليرى أنّ الثورة كانت ثورة أمّة لا ثورة تونسيين أو مصريين أو يمنيين إنّما هي ثورة أمّة واحدة خرجت كلّها على ظلم العملاء وعلى فساد الأنظمة الغربيّة وما زالت الثورة متواصلة وآية ذلك أنّ المسلمين كلّ المسلمين لم يضعوا ثقتهم في الطّبقة السياسيّة الحاكمة بعد الثورة بل هي تعتبرها مواصلة لمن ثاروا عليهم ولذلك نرى الاحتجاجات اليوميّة في كلّ البلاد التي قامت فيها الثورة وفي غيرها التي تستعدّ هي الأخرى للثورة، أمّا الأمر الثاني الذي يجعل الثورة ثورة أمّة واحدة هي أنّ كلّ المسلمين رفعوا شعارا واحدا هو أنّ الشعب يريد إسقاط النّظام وعلت أصوات تنادي بتطبيق الإسلام وسمعناها تتردّد في كلّ بلاد المسلمين الأمّة تريد خلافة من جديد... ومع رفع المسلمين في كلّ بلاد الإسلام لنفس الشّعارات نجد أنّهم كلّهم رفضوا الدّيمقراطيّة عمليّا برفضهم المتصاعد للانتخابات والدليل على ذلك نسب المشاركة المتدنّية.

وختاما نقول: أنّ الثورة في تونس هي جزء من ثورة أمّة وأنّ ما حصل في تونس ومصر والشّام وغيرها ما هو إلا بداية ومنطلق لتحرّر أمّة من الكافر المستعمر الذي فشل في الانتصار عليها لأنّ المسلمين تمكنوا (رغم تطاول الزمن) من إفشال كلّ الأساليب الخبيثة في محو هويّتهم الإسلاميّة. ولم يبق إلا جولة واحدة ينهض فيها أهل القوّة ليساندوا الثوّار ويهدموا النّظام الذي سيطر به علينا الكافر المستعمر وهذه الإزالة هي إزالة لنظام رأسمالي وضعي بإزالة خدمه وعبيده ورفع غطاء الحماية عنهم لأنّهم خانوا الأمانة والوقوف بجانب أمّتهم ودينهم بدعم القيادة السياسيّة الحقيقيّة التي ترى السياسة عبادة لربّ العالمين ورعاية لشؤون العباد بأحكام ربّ العالمين ومواصلة لرسالة نبيّ الإسلام محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

الرأسمالية العالمية معرضة للانهيار بسبب عدم المساواة الاقتصادية والسياسية

أ. عبد المجيد بهاتي

الخبر:

أغنى 1٪ في العالم في طريقهم للسيطرة على ما يصل إلى ثلثي ثروة العالم بحلول عام 2030م (الجارديان)، وقد تم تحذير قادة العالم من مكتبة مجلس العموم البريطاني بأن استمرار تراكم الثروة في يد فئة من الناس سوف يغذي عدم الثقة وتزايد الغضب خلال العقد القادم ما لم يتم اتخاذ إجراءات لاستعادة التوازن (الجارديان).

التعليق:

منذ عام 2008م وثروة أغنى 1٪ تنمو بمتوسط معدل 6٪ في السنة، وهو أسرع بكثير من نمو ثروة 99٪ الباقين من سكان العالم، بنسبة 3٪، وإذا استمر الأمر على هذا النحو، فإن أغنى 1٪ سيحوزون على ثروة تصل إلى 305 تريليون دولار خلال عام 2030 مقابل 140 تريليون دولار اليوم، واللافت للنظر في هذا أن 85000 شخص سوف يسيطرون على 67٪ من ثروة العالم (أخبار الأمم المتحدة).

ولكي تصبح الأمور أكثر سوءاً بالنسبة لفاحشي الثراء، أشار استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة (opinium) إلى أن 34٪ من المستطلعة آراؤهم يشعرون بأنهم سيكون عندهم سلطة لا قيمة لها في عام 2030م، وبالتالي تقويض الديمقراطية. إن نتائج الاستطلاعات مشؤومة تماماً بالنسبة للأثرياء، فتكديس الثروات لا يولّد عدم المساواة الاقتصادية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى إثارة عدم المساواة السياسية، وكلا شكلي عدم المساواة عاقبته وخيمة على استقرار أي مجتمع.

مع ذلك، ليست أياً من هذه النتائج جديدة، فقد كتب البروفيسور توماس بيكيتي في كتابه "الرأسمال في القرن الحادي والعشرين" إن عدم المساواة الاقتصادية هي سمة دائمة للرأسمالية. ولسوء الحظ فإن العلاج من خلال النظام الضريبي على الثروة لمعالجة مشكلات النظام الرأسمالي علاج متأخر ولا يحقق الهدف.

المشكلة الأساسية في نظر توماس بيكيتي ليست في عدم وجود ضريبة على الثروة ولكن في قوانين حرية الملكية، مما يؤدي إلى تراكم الثروة من عدد قليل من الناس، فحرية الملكية هي التي تسمح للثراء الفاحش واستخدام هذه الثروة لممارسة نفوذ لا مبرر له على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلى سن القوانين لصالحها وعلى حساب عامة الناس.

من الناحية العملية، تؤدي هذه القوانين إلى الحدّ من قدرة عامة الناس على الوصول إلى الأموال، والانتفاع بالملكية العامة، وتجبرهم على قبول الأمر الواقع. في وقت لاحق، وحتى لو امتد احتجاج الناس العامة، فإن النظام سيكون عاجزاً عن منع تراكم الثروة، وبعبارة أخرى، فإن الرأسمالية بطبيعتها تشجع على تركز الثروة بأيدي الأثرياء.

لا يوجد في الإسلام حرية ملكية، ولكل فرد في الدولة الإسلامية الحق في التملك، والأحكام الشرعية تنظم الملكيات الثلاث (الفردية، والدولة، والعامة)، وبالتالي لا يجوز في المجتمع الإسلامي أن يضع الأغنياء أيديهم على الملكيات العامة وإبرام عقود تسمح لهم بتملكها، أو إنشاء شركات خارجية لتجنب دفع الزكاة، أو التمتع بنفوذ على سلطات الدولة، وغير ذلك. لم يسمح الإسلام بتركّز الثروة بيد الأثرياء، فقد قال الله تعالى: [مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ].

وعليه فإن المجتمع الإسلامي القائم على نموذج نظام الخلافة هو أكثر استقراراً من المجتمعات الرأسمالية، حيث يحصر التنافس الاقتصادي والسياسي إلى الحد الأدنى.

دائرة المحاسبات تقرّع مراكز مراقبة الأداءات بصفاقس وتوزر وتحرضهم على التجار لمزيد الخطايا والضرائب

طارق رافع

لان جاء التقرير السنوي لدائرة المحاسبات لسنة 2018 زاخرا بكشف عديد الخروقات التي تستوجب المعالجة والأخذ على أيدي مرتكبيها فان التقرير لم يخلو من نقاط سلبية أغفلها الإعلام ولم يتطرق إلى تبعاتها السلبية على الحياة الاقتصادية ونخص بالذكر معاينة مراكز مراقبة الاداءات لكل من صفاقس1 وصفاقس2 وتوزر وما لوحظ –حسب دائرة المحاسبات- من تهاون في إجراء المراجعات الجبائية المعمقة وتساهل في اللجوء إلى الصلح المخل بالأعراف الجبائية مما كبد الخزينة العامة خسائر جمّة.

وقد جاء في التقرير حول المركز الجهوي لمراقبة الاداءات صفاقس 1 انه يشرف إضافة إلى مكتب للضمان على سبع مكاتب مراقبة : مكتب جبنيانة، مكتب خالد بن الوليد، مكتب طريق تونس، مكتب ساقية الزيت، مكتب الحنشة، مكتب قرمدة ومكتب الشباك الموحد بوكالة النهوض بالصناعة و التجديد، و في موفى 2017 بلغ عدد المتحصلين على معرفات جبائية من أشخاص طبيعيين ومعنويين راجعون بالنظر إلى المركز 47039. وقد أنجزت خلية المراجعة الجبائية وفريق العمل المكلف بالتسجيل 551عملية مراجعة جبائية معمقة وبلغ المردود المالي خلال سنوات 2017-2013على التوالي 35.216م د و 48.644م د و55.459م د و61.097 م د و68.659م د أي ما مجموعه 269.075م د.

وقد لاحظت دائرة المحاسبات عدة اخلالات منها نقص المراجعات الجبائية المعمقة بين ما يجب أن يبرمج وما تم انجازه إضافة إلى الإجراءات الصلحية التي جعلت الإدارة تتنازل عن حوالي 57٪ من المبالغ المطلوبة كخطايا ومراجعات وقد تناولت الدائرة بعض النماذج ممن خضعوا للمراجعات الجبائية المعمقة من ذلك المراجعة التي خضعت لها سنة 2014 «م.م» تنشط بتجارة الأحذية بالتفصيل للفترة ما بين 2013-2010 حيث قدر المركز مبلغ الأداء المستوجب أصلا وخطايا بما قيمته 611أ.د لينزل في الطور الصلحي إلى 222أ.د أي بنسبة 64٪ . كما قام المركز بمراجعة معمقة خضع لها «م.ع» الناشط في مجال بيع و تصليح العجلات المطاطية للفترة 2013-2010 حيث قدرت المبالغ المستوجبة أصلا وخطايا ب 349 أ.د لتنزل في الطور الصلحي إلى 177أ.د اي بنسبة 50٪.

ولا يمكن إغفال بعض الملاحظات التي أثارتها دائرة المحاسبات تجاه المركز وخاصة المتعلقة باعتماد معايير غير صادقة حين إجراء المراجعات الجبائية المعمقة و تضخيم قيمة الخطايا والأصول المستوجبة على الخاضعين للأداء. وقد لاحظت الدائرة عدة أمثلة ممن خضعوا لإجراءات المراجعات غابت فيها المعايير والمقاييس المعللة والمحينة حسب أسعار وتقديرات السوق، من ذلك ما تعرضت له سنة 2013 مصحة «م.ر» للفترة 2012-2009 فقد طبق مركز مراقبة الاداءات التسعيرة المعتمدة من قبل عمادة الأطباء خلال فترة إجراء المراجعة بدلا عن التسعيرة المتعلقة بفترة الإخلال، وقد تم اعتماد سعر فردي لوحدة قياس الأعمال الطبية (Kc) يساوي 160 د عوضا عن 100 د في اليوم بالنسبة لغرفة العناية المركزة و 400 د عوضا عن 300 د بالنسبة للولادات العادية وهو ما ترتب عنه مطالبة المصحة بدفع 1م.د أصلا وخطايا وخلال الطور الصلحي قام المركز بتلافي هذا الاخلال وبرر المركز هذا التجاوز بكونه أمرا واقعا فرضه عدم تعاون المصحة.

وفيما يتعلق بالمركز الجهوي لمراقبة الاداءات صفاقس 2 فقد بلغت القيمة المالية للمراجعات الجبائية المعمقة خلال فترة 2017-2013 على التوالي 3.929م.دو 9.889م.د و 10.934م.د و10.897م.د و15.793م.د وقد بلغ عدد المراجعات المبرمجة 869 بقي منها 413 أي حوالي 47٪ لم ينجز. ويغطي المركز 24996 جذاذة جبائية لاشخاص طبيعيين ومعنويين.

وحسب دائرة المحاسبات ووفقا للمعطيات فقد بلغ عدد المطالبين بالاداء في وضعية إغفال لمدة أربعة سنوات متتالية من سنة 2013 الى سنة 2016 ما مجموعه 2500 مطالب بالأداء لم يتم برمجة أي منهم في إطار مراجعة جبائية معمقة، وقد لوحظ من خلال منظومة الاستقصاء أن 39 عقدا أبرمت من أشخاص طبيعيين تتعلق باقتناء عقارات خلال سنة 2016 بمبالغ تفوق 100أ.د رغم عدم تحقيقهم لأي أرباح أو مورد خلال فترة 2013-2017 وهو ما يستدعي تفعيل المراجعة الجبائية ولم يتحرك المركز في هذا الصدد. كما أفضت الأعمال الرقابية التي شملت عينة من 70 ملف تم في شانها إبرام صلح من جملة 451 ملفا خضع إلى مراجعة جبائية معمقة خلال 2017-2013 تجاوزت الفوارق بين المبالغ المقدرة في بداية المراجعة والتي جرى التصالح عليها تجاوزت ال٪50.

أما بالنسبة للمركز الجهوي لمراقبة الاداءات بتوزر فيرجع بالنظر اليه ممن هم مطالبين بالاداء 6173 سنة 2017 بعد أن كان 5125 سنة 2012 وقد ارتفع المردود المالي من1.826م.د سنة 2012 الى 3.774م.د سنة 2017 و قد كان معدل المردود المالي السنوي المحقق من قبل المركز بعنوان المراجعات الجبائية المعمقة 1.38م.د خلال فترة 2017-2012 اي ما مجموعه 8.28م.د .

وحسب دائرة المحاسبات فان المركز مدعو إلى تطوير أعماله ومزيد إحكامها و تكثيف ا لمر ا جعا ت المعمقة الهادفة خاصة وأن نسبة الملفات الجبائية المبرمجة من قبله طيلة الفترة 2017-2012 لم تتجاوز 0.83٪ من مجموع المطالبين بالاداء الراجعين له بالنظر. و بحسب ما ورد في تقرير دائرة المحاسبات ، خلافا للمذكرة الادارية عدد 633 لسنة 2017 التي اقتضت تكليف محققين اثنين بالمراجعات المعمقة الهادفة وبرمجة ملفات جبائية لكل منهما يبلغ عددها أربع أضعاف معدل ما تم انجازه خلال الثلاث سنوات الماضية، تولى المركز تكليف محقق وحيد بالمرجعات المعمقة الهادفة وبرمجة ملفين اثنين فحسب مقابل 26 ملفا جبائيا مستوجب البرمجة وفق المذكرة آنفة الذكر. وفي حين اقتضت مذكرة إدارية أخرى برمجة مالا يقل عن 20٪ من مجموع المراجعات المعمقة لسنة 2016 لم يبرمج المركز سوى 4٪ .

ألا يكفي السلطة ما تحصله من ضرائب؟

من خلال ما ورد في التقرير الواحد والثلاثين لسنة 2018 لدائرة المحاسبات فيما يتعلق بالمراكز الجهوية لمراقبة الاداءات لكل من صفاقس1 و صفاقس2 و توزر يمكن القول بان هذه اللفتة الى مراكز مراقبة الاداءات رغم تنبيهها إلى بعض النقائص في العنصر البشري والتجهيزات الضرورية لحسن سير العمل وغيرها إلا أن النقطة الأبرز والأهم هي الدفع والتحريض باتجاه مزيد تحصيل الإتاوات والضرائب وهذا ما جاء صريحا ولا يحتاج إلى تأويل في التقرير بالصفحة 847 « وعلى صعيد أخر تدعو الدائرة إلى الرفع من نسبة تغطية المطالبين بالاداء بمراجعات جبائية معمقة والرفع من مردودية هذه المراجعات «. وهنا نتساءل ألا يكفي ما تحصله السلطة من اداءات قارة على التجار من مختلف أصنافهم لتثقل كواهل العباد بضرائب أخرى دورية ومعمقة ؟ إن الضغط الجبائي المتواصل وإن وفر مداخيل إضافية لخزينة الدولة فان عواقبه كارثية ورجال الاقتصاد وخبراؤه مجمعون على أن كثرة الضرائب من أهم الأسباب المؤدية للانكماش والتدهور الاقتصادي وان كان الأمر لا يحتاج إلى علماء وأخصائيين، فبداهة إي صاحب مال عندما يشعر أن ماله مهدّد بعصا الضرائب والضرائب المضاعفة فانه يحبس ماله ويمنع تداوله فيحرم البلد من الانتفاع به بإدراجه في الدورة الإنتاجية وإذا عمّ مثل هذا فلا إنتاج ولا تشغيل ولا نموّ لكن انّى لمن عميت بصائرهم أن يرعووا فيقدّموا مصلحة البلاد وحقوق العباد على جشعهم. فالتاجر يخاطر بماله و يتحمل المتاعب وإن كان يرجو الغنيمة، ولكنه ليس في منأى من الوضيعة حتى أذا أكرمه الله بربح تداعى عليه الغرماء -السلطة في تجليات مختلفة- ليغصبوا ثمرة جهده ومكابدته فهو يدفع مكرها للضمان الاجتماعي ولمكتب المحاسبات ولإدارة الضرائب... وحين يظن انه سينتفع بهذا الذي بقي تتسلط أعين الرقابة لتحاسبه حسابا عسيرا عن أي كسب جديد ولتنهب ماله على انه سارق للمال العام ومتهرب من الجباية التي أصبحت في حرّ هذا النظام الرأسمالي واجبا مسلّطا طوعا وكرها.

ربّ عذر أقبح من ذنب

ربما يجد البعض وخاصة الشركاء في مغنم السلطة تبريرا لهذا التوجه لكثرة النفقات فالدولة يجب أن تحصل أكثر ما يمكن من المال لتغطيتها، ومن مطالعة ميزانية 2019 نجد أن قيمة فوائد الدين العمومي تبلغ 3137 مليون دينار وأن أصل الدين الذي يجب دفعه 6170 مليون دينار أي بين أصل وربا مطالبون بدفع حوالي 10 مليار دينار أي تقريبا ربع ميزانية 2019 وعليه يكون رب عذر أشنع من ذنب.. فأي دولة يقوم عليها أبناؤها وهم حريصون على سيادتها وأمنها يسلكون بها طريق الرهن والتفويت والإذلال ؟ إن هذا المسلك المفضي إلى رهن البلاد للمؤسسات المالية العالمية لا يمكن أن ينتهجه إلا جاهلا أو عميلا خائنا وفي كلا الحالتين هو ليس أهلا ليكون في سدة الحكم وإن بقي عنده ذرة من صدق وإخلاص لأهله وبلده فحري به أن يتنحى وان يسلم السلطة لأهلها من الثقاة الثقاة .

لا يخفى على احد من أهل تونس أهمية ولاية صفاقس كقطب اقتصادي- دون جهويات ولا تعصب - حتى سُمّيت بالعاصمة الاقتصادية للبلاد، فبالإضافة إلى منتوجها الفلاحي خاصة زيت الزيتون ومردودها من غلال البحر تتركز فيها العديد من المؤسسات الصناعية لتثمر تشغيلا وتغطية للحاجات الداخلية وتسويق للخارج بما يوفر العملة الصعبة وينعش التجارة الداخلية وليس المجال لتفصيل مميزات الجهة وإسهاماتها في النمو الاقتصادي وإنما السياق هو الذي دفعنا للتذكير فلماذا اهتمام دائرة المحاسبات بمكتبي مراقبة الاداءات لصفاقس 1 وصفاقس 2 مع إلحاق مكتب توزر للتغشية؟ ونقول للتغشية لأنه يكفي أن نتأمل عدد المطالبين بالاداء بين الجهتين والمردود المالي لكليهما لنفهم أن المراد صفاقس ومن ورائها استهداف منظومة الإنتاج، فاتباع خطوات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تزيد من إفقار البلد فحسب وإنما إجهاض كل عملية إنتاجية وجعل تونس سوق استهلاكية يتحكم فيها حيتان المال العابرة للقارات وهذا يلمس من خلال خطوات الحكومة التي تسير بخطى حثيثة في هذا الاتجاه.....يتبع

وتكفي الإشارة لما ذكره السيد عبد المجيد الزار رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عند مفاوضة وزارة التجارة ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بتسعيرة البيض بان طرح الحكومة ثمن بيع البيض للعموم دون سعر التكلفة سيؤدي إلى توقف الإنتاج وغلق المداجن ليعبر وزير الفلاحة عن استعداد السلطة لتوريد البيض من الخارج وخير مثال ملموس ما وصل إليه الأمر في قطاع الألبان واللحوم الحمراء.

هذه الخطوات التي تبدو في ظاهرها حرصا على المالية العمومية ليست في باطنها وجوهرها إلا الخراب والدمار وعليه فان دائرة المحاسبات باعتبارها المؤسسة العليا للرقابة على التصرف في المالية العمومية مختصة في مراقبة حسن التصرف في المال العام ومن باب الحرص على مصلحة البلاد أمنها واستقلال قرارها أن لا تسخر جهودها في اتجاه مسار التضييق والخنق الجبائي بما من شانه أن يدمر منظومة الإنتاج ويزيد أزمة البلاد ضغثا على ابالة, وكان حريا بالدائرة موافاتنا بإجراءاتها في اتجاه إنهاء عقود الطاقة –نفط و غاز و كهرباء- التي بمقتضاها يتم التفويت في ثروات البلاد للكافر المستعمر والتي قدرت –حسب المكلف العام لنزاعات الدولة –خسائر تونس اليومية بـ5000مليار وكان الأولى أن نرى جهود الدائرة منصبة على استرجاع الأموال المنهوبة من طرف المخلوع وأصهاره والتي لوّح الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإمكانية رفع الحظر عنها وإعادتها إلى ناهبيها طالما السلطات التونسية لم تقم بالإجراءات اللازمة لاستعادتها.

تذكير ودعوة

أما الإخوة العاملين بمراكز مراقبة الاداءات فنذكرهم بان الضرائب بأي مسمى سميت مكوسا أو إتاوات، عشورا أو جباية فان الشرع قد جاء بتحريمها، فالله عز وجل يقول « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...» (البقرة188). ويقول عليه الصلاة والسلام في خطبته يوم النحر في خطبة الوداع :«... إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلغت ألا هل بلغت ألا هل بلغت»، ويقول أيضا « لا يدخل الجنة صاحب مكس» ويقول «صاحب المكس في النار» وقد جاء من قوله أيضا في الغامدية التي حملت من سفاح وجاءت تائبة ليقام عليها الحد «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغُفِرَ له» مما يبرز أن صاحب المكس أو الجابي أعظم جرما من الزاني المحصن، وقد يقول قائل إننا ننفذ أوامر صاحب السلطان لنقتات فالجرم جرمه, وقد جاء الرد صريحا حيث يقول الإمام الذهبي في كتابه الكبائر: « والمكاس داخل في عموم قوله تعالى *إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم *الشورى-42 والمكاس من اكبر أعوان الظلمة، بل هو من الظلمة أنفسهم، فانه يأخذ ما لا يستحق ويعطيه لمن لا يستحق» فالضرائب مصادرة لجزء من المال يؤخذ كرها من مالكيه فاعتبر أكلا لأموال الناس بالباطل وهو أكل للسُحت لأنه مال يؤخذ عنوة من أصحابه بغير وجه حق.

وعليه فانا نهيب بإخواننا في مراكز مراقبة الاداءات أن يستنكفوا عن معاونة الظلمة في نهب أموال الناس بالباطل وليثقوا أن الرزاق هو الله عز وجل ، لمن أبى إلا مواصلة العمل أن لا يكون حريصا على أذى المسلمين, ولا تغرنكم لعاعة الدنيا من منح وامتيازات فتتسلطوا على رقاب إخوانكم فتأكلوا أموالهم ظلما وبهتانا ومن كان يرجو الغنى والعفاف ومرضاة الله عز وجل فليعمل مع العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية لإقامة الخلافة الراشدة، مع حزب التحرير فهذا هو طريق الفلاح والنجاح والله غالب على أمره ولا حول ولا قوة إلا بالله.

في ذكراه الثّامنة
ربيـــع تونـــس
بيـــن الثـــورة والانتفاضـــة

أ. بسّام فرحات

بلفح النّار التي التهمت جسد الصّحفي عبد الرزّاق الزّرقي، وعلى وقع أزمة مُركّبة - اقتصاديّة اجتماعيّة سياسيّة - يُحيي الشّعب التّونسي هذه الأيّام الذّكرى الثّامنة لاندلاع ثورته المجيدة في ظلّ مُفارقة مؤلمة: فهذه الثّورة ما زالت تُراوح في نفس مُربّعها الأوّل الذي شهد انطلاقتها... ومهدُها الذي أجّجها واحتضنها مازال غارقًا في وحل الفقر والتّهميش والبطالة و(الحُقرة)...أمّا شبابُها الذين أشعلوا شرارتها فقد أضْحَوا وقودًا لها بين غريق تتقاذفه أمواج المتوسّط وحريق يكتوي بنار البوعزيزي الموقدة بفعل فاعل هذه المرّة... فرغم مرور ثماني سنوات على ربيع تونس وتعاقُب سبع حكومات (شعبيّة وثوريّة ومُنتخبة ديمقراطيًّا) وفي ظلّ دستور (توافُقي حداثي تقدُّمي مُزكّى أوروبيًّا) فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة لسواد التّونسيين ما انفكّت تغرق في مستنقع الرّداءة: فقد أفرزت الثّورة طبقة سياسيّة بمثابة النّكبة على البلاد - أرضًا وبشرًا وعقيدةً وثقافةً وهويّةً ومُقدّرات - على يديها القذرتين استحكم الارتهان والتّبعية ونُهبت الثّروات وتضاعفت المديونيّة وتدهورت المقدرة الشّرائية واستفحلت الخصخصة والبطالة واستقالت الدّولة عن واجب رعاية الشّؤون وبلغت القلوب الحناجر...كما استشرى الفساد وامتهنت الدّولة وانعدمت السّيادة وتغلغل الاستعمار سافرًا في أدقّ تفاصيل الحياة وانتعش الإرهاب الرّسمي في أقبية وزارة الدّاخلية وأُهدرت دماء التّونسيّين واستعرت الحرب على الله ورسوله وشرائعه وحدوده بشكل لم تجرؤ عليه لا فرنسا الاستعماريّة ولا ربيبها وسادن معبد ثقافتها بورقيبة بما يجعل من الثّورة نفسها كمفهوم ورمزيّة محلّ أخذ وردّ ناهيك وأنّها أثمرت نتائج عكسيّة وانحطّت بالبلاد إلى أسفل الدّركات... فهل أنّ الذي حصل في تونس ذات 14 جانفي 2011 كان فعلاً ثورة بما يحيل عليه التّأنيث من خصوبة وعطاء ونماء وحياة، أم أنّه (ثور) أي استبدال طاقم الفساد دون المساس بمنظومة الفساد بما يُحيل عليه التّذكير من قحط وجدب ورعونة..؟؟

بين الثّورة والانتفاضة

من المفيد جدًّا لفهم واقع الثّورة في تونس أن نحدّد المفاهيم ونضبط المصطلحات ونُنزّلها على أرض الواقع المُنجز لاسيما في ظلّ الالتباس والميوعة والتّوظيف الاستعماري...فالثّورة - لغةً - هي حالة قصوى من الهيجان والانفعال والاضطراب والبلبلة مصحوبة بالغضب والعنف والفوضى...أمّا اصطلاحًا فالثّورة بمفهوم علم الاجتماع السّياسي الحديث هي القطع مع السّائد والانقلاب الكلّي في القيم والمفاهيم والتغيير الجذري في المنظومات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والثّقافية، وهذا يقتضي أن تبنى على الفكر بالأساس، أي أن تُسبق بثورة ثقافيّة قبل أن تتجسّد على أرض الواقع في شكل منجزات ومؤسّسات وسلوكيّات... هذا المفهوم السّوسيولوجي الدّقيق للثورة كثيرًا ما يلتبس في الأذهان بمفهوم قريب منه متداخل معه ملتصق به ألا وهو مفهوم الانتفاضة: فلئن كانت الانتفاضة تشترك مع الثّورة جزئيًّا في المعنى اللّغوي بما أنّ كليتهما تشهدان حالة من الهيجان والانفعال، إلاّ أنّها تبقى مجرّد هبّة شعبيّة عابرة وحراك جماعي عفوي وشكل من أشكال التّعبير العنيف عن الاحتجاج والرّفض يتوقّف عند هذا الحدّ فلا يرتقي إلى مستوى الثّورة، فكلّ الثّورات تبدأ عمليًّا بانتفاضة لكن ليس كل انتفاضة تتبلور وتُتوّج بثورة... وبالمحصّلة فإنّ هناك أربعة فوارق أساسيّة بين الانتفاضة والثّورة، أوّلها: أنّ الانتفاضة هي عبارة عن ردّة فعل غريزيّة وشكل متشنّج من الاحتجاج والرّفض لإفراغ شحنة من الغضب والتمرّد أمّا الثّورة فهي تعبيرة ناضجة واعية قائمة فكرة كُليّة تستهدف تغيير العقليّات والمفاهيم ثمّ المجتمع بنُظُمه ومؤسّساته...ثانيها: أنّ أهداف الانتفاضة تكون ضبابيّة آنيّة سطحيّة مَطلبيّة ترقيعيّة، أمّا الثّورة فأهدافُها أوضح وأكثر دقّة وتنصيصًا تطمح إلى إرساء قيم ومبادئ ومفاهيم جديدة وترنو إلى اقتلاع المنظومة القديمة من جذورها لا مجرّد استبدال أشخاص الحُكّام...ثالثها: أنّ الانتفاضة تكون عفويّة غير منظّمة ولا مُنسّقة ولا مؤطّرة بشكل فعّال، في حين أنّ الثّورة أكثر تنظيمًا وتأطيرًا وتنسيقًا كما تمتلك قيادة موحّدة معلومة مُعلنة...رابعها: أنّ الانتفاضة محدودة من حيث الحجم والمكان والزّمان في حين أنّ الثّورة أشمل نطاقًا وأوسع مجالاً وأطول نَفَسًا...

الثّورة والإسلام

إنّ أهمّ ما يُميّز الثّورة عن الانتفاضة عامّةً هو قيامها على فكرة سياسيّة أساسيّة مناقضة للمنظومة السّائدة منبثقة عن العقيدة التي يتبنّاها الثّوّار، هذه الفكرة في الحالة التونسيّة هي الإسلام عقيدة الشّعب الثّائر المكبوتة: فالإسلام جاء بمنظومة حياة لدُنيّة متكاملة تمثّل قطيعة لا مع السّائد والمكرّس استعماريًّا فحسب (الرّأسمالية الوطنيّة التّابعة) بل مع الفكر البشري عمومًا، حيث أخرجت الإنسانيّة جمعاء من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد وقامت عليها دولة عظيمة متفرّدة متميّزة أنظمةً وأجهزةً وقوانين ملأت جوانب التّاريخ وتسنّمت الموقف الدّولي لأكثر من ألف عام...فهل كان لهذا الإسلام السياسي في شموله وكماله حضور وصدى في ربيع تونس...؟؟ لقد أجاب الشّعب التونسي المسلم الأبيّ عن هذا التّساؤل بنفسه عمليًّا في أوّ فرصة أُتيحت له بعد الثّورة للاختيار الحُرّ النّزيه (انتخابات المجلس التّأسيسي 23/10/2011) حيث انتخب الإسلام مُجسّدًا في حركة النّهضة قبل أن تسقط عنها ورقة التّوت التي كانت تستر علمانيّتها وعمالتها، ناهيك وأنّ سائر الفقاقيع الحزبيّة العلمانيّة ما كان لها أن تطأ المجلس التّأسيسي (بالصّفر فاصل) لولا مهزلة (أكبر البواقي)...صحيح أنّ الشّعارات الإسلاميّة الصّريحة السّافرة لم تكن في بداية الثّورة واضحةً جليّة على ألسنة أحرار الوسط الغربي الأشاوس وشباب أحزمة العاصمة الحمراء الذين أطاحوا بالطّاغية بن علي...وصحيح أيضًا أنّ مطالبهم تمحورت أساسًا حول التّشغيل والتّنمية وتحسين الوضعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة...ولكن ذلك لا يُعدّ مؤشّرًا على أنّ الإسلام مُقصى من أجندا الثّوّار وأنّ ربيع تونس ثورة علمانيّة تُطالب بفصل الإسلام عن الحياة وتقطع مع جذور هذا الشّعب الثّائر الضّاربة في عمق التّاريخ الإسلامي...فالإشكال يكمن تحديدًا في غياب الفهم الصّحيح للإسلام بما هو منظومة حياة متكاملة كفيلة بمعالجة مشاكل جنس الإنسان مهما كان منشؤها، سواء أكانت دينيّة تعبُّديّة أم اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة...فهذا الشّعب الذي غُرّب ومُسِخَ وصُدّر دينيًّا طيلة الفترة الاستعماريّة وما تلاها من ملك جبري، ثمّ قُمِع ونُكّل به وحُرب بالوكالة من طرف (دولة الاستقلال المزيّف) في أبسط شكليّات إسلامه (الصّلاة - الخمار - اللّحية..) من الطّبيعي ألاّ يُحسن التّعبير عن مطالبه الإسلاميّة في جزئيّاتها وان يكتفي بوصول الإسلاميّين إلى الحُكم مُحاطين بهالة من الشّكليّات ويعتبر ذلك فتحًا مُبينًا...وكونه اختار الإسلاميّين بشكل كاسح في أوّل مواجهة له مع صندوق الاقتراع دليل قطعيّ على أنّ ثورته إسلاميّة وأنّه

يُطالب بتطبيق شرع الله...فقط يحتاج إلى من يأخذ بيده ويميّز له الخبيث من الطيّب ويبيّن له شرع الله من شرائع الشّيطان...ولمثل هذه المهمّة الجليلة وُجد حزب التّحرير، وكان ـ ومازال ـ طرفًا فعّالاً في الثّورة التّونسيّة...

ربيع تونس

ما مدى انطباق مصطلح (ثورة) على ما شهدته تونس ذات 14 جانفي 2011..؟؟ هل أنّ ما حدث في ذلك التاريخ يعدّ ثورة بالمفهوم السّوسيولوجي للمصطلح أم مجرّد انتفاضة..؟؟ بمعنى هل حدثت قطيعة كليّة مع العهد البائد ومنظومته الرّأسمالية الوطنيّة التّابعة والاستعمار الكامن وراءها، أم مجرّد تغيير أشخاص الحكّام واستبدال جوقة التجمّع والطّرابلسية بطاقم فساد آخر مع بقاء منظومة الحكم والوضع السّياسي بارتباطاته الخارجيّة على حاله...؟؟ لم يكن ربيع تونس البتّة حركة تمرّد عفويّة يائسة، أو ردّة فعل غريزية آنيّة لإفراغ شحنة من الغضب، بل كان تتويجًا طبيعيًّا لإرهاصات ثوريّة بدأت منذ 2008 (الحوض المنجمي) إلى أن اختمرت وتعتّقت ذات 17 ديسمبر على لفح النّار التي التهمت جسد البوعزيزي... فاستشرت واتّسعت حجمًا وكمًّا ومكانًا وزمانًا وما فتئت تتنظّم وتنضج فيشتدّ عودُها يومًا بعد يوم وشهيدًا إثر شهيد... ورغم افتقارها لقيادة بشريّة مُعلنة إلاّ أنّها كانت مُنظّمةً ومُؤطّرة يوحّدها الهمّ المشترك والمصير المشترك في شبه قيادة فكريّة التفّ حولها النّاس، فكان الصّمود والمثابرة والإصرار وطول النّفس والتّنسيق وتبادل الأدوار بين «البؤر» الكُبرى (سيدي بوزيد ـ القصرين ـ صفاقس ـ حي التّضامن...) وكُلّما امتدّ بها الزّمن تبلورت مطالبها ووضحت أمامها الرُّؤية وبرهنت على أنّها تعبيرة واعية راقية ناضجة هادفة، ناهيك وأنّها رفعت شعار (الشّعب يُريد إسقاط النّظام) أي اقتلاع المنظومة القديمة من جذورها لا مجرّد استبدال أشخاص الحُكّام... وهكذا شعار يقطع مع التّضالات المطلبيّة الرّخيصة والأهداف الآنيّة السّطحية التّرقيعيّة، ويعكس رغبة دفينة في الانفلات من ربقة المنظومة الرّأسمالية الجشعة التي اكتوى التّونسيّون بنارها منذ انتصاب الحماية الفرنسيّة، كما يُبشّر بتغيير العقليّات والمفاهيم وبعودة الأمّة إلى حُضن عقيدتها ومبدئها الدّافئ...ذلك أنّ المطالب التّفصيليّة للثّوّار (تشغيل ـ تنمية ـ تحسين الوضعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة...) تجعل من ربيع تونس إسلاميًّا بالقوّة قبل أن يصير كذلك بالفعل: فتحقيقها يتجاوز المنظومة الرّأسمالة، إذ أنّ الفقر والبطالة والتخلّف والتّدهور الاقتصادي والاجتماعي إفراز طبيعي من إفرازاتها وكلّ إناء بما فيه يرشح، كما يتجاوز تحقيقها أيضًا المنظومة الشّيوعية التي تكبت الملكيّة الفرديّة وتساوي بين النّاس في الخصاصة وتعبّد الجميع للدّولة، ولا تجد علاجًا شافيًا لها إلاّ في ظلّ المنظومة الإسلاميّة...فسواء أوعى الثّوار بذلك أو لم يعُوا فإنّ خلاصهم في الإسلام وحده، وإنّه من الأهميّة بمكان لإنجاح الثّورة أن نربط مطالب الثوّار بعقيدتهم وأن نأخذ بيدهم نحو الكيان السياسي الذي يتكفّل بتحقيق ذلك، وهذا أيضًا باب مُشرّع اقتحمه شباب حزب التّحرير باقتدار ومازالوا يطرقونه مع الأمّة بما ينذر الاستعمار بالقلع والزّوال...

الالتفاف على الثّورة

إلى هذا الحدّ ما كان للكافر المستعمر وأذنابه في الدّاخل أن يسمحوا لمشروع الأمّة بالتحقّق: فقد قطعوا طريق هذه الثّورة النّاضجة نحو تحقيق أهدافها وحوّلوا ربيعها الإسلامي المزهر إلى خريف استعماري بائس حزين، فارتدّت انتفاضة جياع خاسئة وهي حسيرة واستحالت وبالاً على أهلها في مفارقة عجيبة... فقد انخرط الاستعمار في ثورة مضادّة لإعادة البلاد والعباد إلى بيت طاعته، فعمد إلى طعن الثّورة منذ أيّامها الأولى في أربعة مقاتل: أوّلُها أنّه نزّلها في إطار دستور 1959 بوصفها مجرّد حالة طارئة أو خروج عن القانون، فقد سدّ رئيس البرلمان فؤاد المبزّع الشّغور الحاصل في الرّئاسة كما ينصّ عليه الدّستور، وكلّف الوزير الأوّل لبن علي محمّد الغنّوشي بتشكيل حكومة جديدة (وطاح الكاف على ظلّو)...ثاني المقاتل نزع شرعيّة الثّورة وسحب البساط من تحت الثوّار واغتصاب سلطانهم: فقد جيء بهيئة بن عاشور التي احتكرت الثّورة ونصّبت نفسها ناطقة باسمها (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة..) وجاءت بالباجي قائد السّبسي ابن بريطانيا وجزّار صبّاط الظّلام الذي فضّ اعتصام القصبة ـ 2 ـ بالحديد والنّار وكتم كلّ نفس ثوري تحت طائلة القانون... ثالث المقاتل مُصادرة عقيدة الثّورة والثوّار عبر انتحال صفة الإسلام وركوبه وتوظيفه: فقد جيء بحركة النّهضة بزعم مرجعيّتها الإسلاميّة فالتفّ حولها الشّعب المتعطّش للإسلام واستُخدمت كقُفّاز قابلة وُلدت على يديها كافّة مشاريع الاستعمار المُستهدفة لتونس، من الدّستور الوضعي المحارب لله ورسوله إلى إعادة التجمّع إلى السّلطة مرورًا بتجديد عقود النّهب وإجهاض قوانين العزل السّياسي وتحصين الثّورة وتجريم التّطبيع...أمّا المقتل الرّابع فهو المسار الدّيمقراطي: فعبر الآليّة الفضيحة (أكبر البواقي) حُقنت قسرًا في المجلس التّأسيسي جملة من الطّفيليّات العلمانيّة الميكروسكوبيّة التي تنخر الوسط السّياسي التّونسي، وذلك

من أجل تقزيم تمثيليّة حركة النّهضة وتعويم صوت النّاخب الإسلامي ومن ورائه موقف الإسلام في المجلس التّأسيسي، وقد تولّت تلك الفقاقيع حشر حركة النّهضة في الزّاوية وكتم أيّ نَفَس إسلامي فيها ودفعها للتّنازلات وتزويدها بالمبرّرات أمام قواعدها وأمام الشّعب التّونسي... وبذلك نجحت الثّورة المضادّة وعادت منظومة الفساد والارتهان إلى السُّلطة من شبّاك الباب الذي طُردت منه، فالتفّت على الثّورة وخنقتها ورهنت البلاد والعباد والمقدّرات للكافر المستعمر مجدّدًا وعُدنا إلى المربّع الأوّل لبن علي والطّرابلسية بأشكال أخرى...

الثّورة تستمر

إزاء هذه الإنتكاسة هل نعتبر أنّ الثّورة التونسيّة (وفات فلوسها) وأصبحت في ذمّة التّاريخ كمحاولة فاشلة..؟؟ قطعًا لا: فالثّورة التّونسية مازالت حيّة ومتواصلة لأنّها ثورة الأمّة الإسلاميّة قاطبةً وما تونس إلاّ جبهة من جبهاتها على غرار ليبيا ومصر وسوريا واليمن.. .ودونك أحداث السّودان هذه الأيّام فهي دليل قاطع على أنّ ثورة الأمّة بخير ومازالت مُتّقدة ومتواصلة... فالثّورة ليست حالة ثبوتيّة بل في سيرورة وتواصل وقد تشهد بعض الهزّات والارتدادات والانتكاسات والكبوات ولكنّ المعركة مع الكافر المستعمر لم تُحسم بعد ونجاحها رهين مشروع سياسي ضديد نابع من عقيدة الأمّة وفئة واعية مخلصة تحمِلُه إلى الأمّة بالشّكل الذي يجعلها تلتحم به وتتبنّاه... وإزاء تعثُّر الثّورة التّونسية وفشلها في تحقيق أهدافها كيف السّبيل إلى ترشيدها والأخذ بيدها نحو شاطئ الخلافة...؟؟ هل يكون ذلك بالانخراط في المسار الدّيمقراطي والمشاركة في الانتخابات المقبلة سنة 2019..؟؟ إنّ واقع تونس اليوم هو واقع ارتهان وتبعيّة وغياب السُّلطان واستعمار وتشرذُم وذُلّ وهوان، وهو ليس مناط ممارسة سلطان بل مناط استرداد سلطان...فمن البلاهة والسّذاجة أن نتصوّر ضمن هكذا واقع إمكانيّة إجراء انتخابات سياديّة يمارس خلالها التّونسيّون سلطانهم، فذلك يقتضي أوّلاً التحرُّر من نير الاستعمار بجميع أشكاله، فالواقع تحت الاستعمار ـ تمامًا كالعبد ـ سلطانه بيد سيّده وليس له سلطان يمارسه، كما أنّ الأُطُر الرّسمية (انتخابات ـ مسار ديمقراطي...) ليست مظنّة طرد الاستعمار وإيصال الإسلام إلى الحكم، فالكافر المستعمر جعل من الدّولة الوطنيّة ـ دستورًا وأنظمةً ومؤسّسات ومُقدّرات ـ ومن الانتخابات ـ آليّةً وبرنامجًا ومواصفات ـ أداة لإقصاء الإسلام والمسلمين من الوسط السّياسي ومحاربتهم حرب إبادة لا هوادة فيها فكيف يُتصوَّرُ أن يعود الإسلام إلى الوجود والحياة عبر نفس آليّات الفناء والموت..؟؟ فالمنظومةُ الدّيمقراطية بكاملها وظيفتُها التّصدّي للإسلام، والمسلمون اليوم مطروح عليهم استرداد سُلطانهم المُعطّل وتفعيله بإقامة الدّولة الإسلاميّة ومبايعة خليفة، وهذا لا يكون عبر صندوق الاقتراع والشرعيّة الدّيمقراطيّة ـ فهي حلبة الكافر المستعمر التي يحكم بها قبضته على البلاد والعباد ـ وإنّما يكون عبر الدّفع بالحالة الثّورية إلى أقصاها واستنقاذ الثّورة من براثن السّلطة ومؤسّساتها والعمل في الأمّة والتّفاعل معها بالشّكل الذي يجعلها تسلّمنا سلطانها وتمكّننا من حُكمها بالإسلام، فالحُكم والسّلطان ملك للأمّة...

السّلطان للأمّة

بما أنّ السّلطة والحكم يكمُنان في الأمة فقد تبنّى حزب التّحرير أنّه يصل إلى الحكم عن طريق الأمة ويتسلّم الحكم منها مباشرةً وليس من الحاكم المرتهن ولا عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع.. ولكن كيف يتحقّق ذلك..؟؟ باستقراء السّيرة العطرة في المرحلة المكيّة نجد أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم لم يخضع للمنظومة الشّركيّة القُرشيّة ولم يُوظّفها أو يركبها ولم يُعطِ الدّنيّة في دينه ولم يقبل الحكم مُجزّأً رغم أنّه عُرض عليه، ولم يتدخّل في انتخابات ولا خضع لصندوق اقتراع، بل أسّس حزبًا وركّز شخصيّاتٍ إسلاميّة وأوجد رأيًا عامًّا مُنبثقًا عن وعي عامّ حول أفكار الإسلام وأرسى قاعدةً شعبيّةً وأخذ البيعة من مُمثّلي النّاس الحقيقيّين وطلب النُّصرة من أهل الشّوكة ثمّ أسّس دولته دون أن يُريق قطرة دم واحدة، وهذا ما نحن مُطالبونَ بإخضاع الثّورة لهُ حتّى تنجح

ماذا جنينا من ثماني سنوات ديمقراطية ناشئة !!!

أ . ممدوح بوعزيز عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير في تونس

ثماني سنوات من عمر ثورة الأمة، ثماني سنوات من شعار الشعب يريد إسقاط النظام، ثماني سنوات من هروب الطاغية بن علي، ثماني سنوات من التفاف الديمقراطية على مطالب الثورة، ثماني سنوات من خدعة الديمقراطية الناشئة والديمقراطية النامية...

اليوم وبعد ثماني سنوات من نظام ديمقراطي فُرض على ثورة الأمة باسم التوافقات المسمومة، وباسم الإسلام الحداثي المعتدل، وباسم محاربة التطرف ومحاربة الإرهاب... اليوم، انكشفت حبائل المخادعين، وبان زيف وعود الخائنين، ولم يبقى للديمقراطية من أوهام ما تقدمه.

ديمقراطية العجز واستحالة الاستقرار

لن أغوص كثيرا في البحث في هذه المسألة، نظرا لكثرة الحجج الملموسة الدامغة، الصارخة بفشل ما يدّعونه بنجاح المسار الديمقراطي.

اليوم، وبعد ثماني سنوات، مازالت الطبقة الحاكمة عاجزة عن إيجاد منفذ لإرساء نوع من بصيص الاستقرار لما جاء به هذا النظام الأعرج الأعوج، فالسلطة المحلية مثلا وما احتوته من مفاهيم اللامركزية والديمقراطية المباشرة هي من ابرز المفاهيم التي نص عليها الدستور ولكنها إلى يومنا هذا حبر على ورق ولا وجود لها على ارض الواقع، نفس الواقع بالنسبة للهيئات المستقلة والتي صوروها للشعب بأنها تجربة فريدة وتجربة مبتكرة في عالم الديمقراطية إلا أننا لم نرى من الخمس هيئات المنصوص عليهم في الدستور إلاّ هيئة الانتخابات ولسان حالها اليوم ابرز دليل على زيفها وعلى وهمها وسراب ما تروج إليه.

طبعا دون أن ننسى السلطة القضائية ومهازل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية...

فعن أي انتقال ديمقراطي يتحدثون وقوام نظامهم التشريعية والتنفيذية والقضائية مبتورة ولا ارتكاز لها !!

ديمقراطية التشريع لمصالح الرأسمال المحلي والأجنبي

المتتبع لأعمال مجلس نواب الشعب، زورا وبهتانا، يجد اغلب التشريعات والقوانين المصادق عليها تصب في مصلحة الغرب ولا تُعير اهتماما لا لمصالح الشعب ولا لمصلحة البلاد ونذكر من ذلك قانون رسملة البنوك: وذلك بضخ مبلغ 757 مليون دينار لفائدة الشركة التونسية للبنك و110 مليون دينار لفائدة بنك الإسكان، من أموال الشعب دون الرجوع إلى الأسباب الحقيقية لعجز وإفلاس هذه البنوك . في هذا الإطار نذكر ما أعلنه المقرر العام للجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد نجيب مراد, أنّ 126 رجل أعمال تحصلوا على حوالي 7 مليارات دينار من البنوك العمومية في عهد بن علي دون إرجاعها.

قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ: وهو قانون يفتح الباب على مصراعيه لرؤوس الأموال وخاصة المقيمين منهم تحت قبة مجلس النواب للسيطرة على الاستثمار العمومي (25 نائبا من مجلس النواب هم من رجال الأعمال المعنيّين بهذا القانون).

قانون النظام الأساسي للبنك المركزي: يعزز هذا القانون استقلالية البنك المركزي عن الدولة ويعمق تبعيته لصندوق النقد الدولي.

قانون البنوك والمؤسسات المالية: هذا القانون يصب باتجاه استبعاد الدولة من كل ماله علاقة بالعملة والقطاع المالي ككلّ، والسعي لفتح السوق المالية أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبيّ.

مجلة الاستثمار: وما أعطاه هذا القانون من صلاحيات عريضة للمستثمر الأجنبي

طبعا دون أن ننسى حزمة قوانين القروض الربوية.

ديمقراطية الجباية والقروض الربوية

ويتضح هذا خاصة في تفاصيل الميزانية, حيث أنّ حوالي أكثر من خمس الميزانية مخصّص لخلاص الديون الربوية، الموجهة لكبار رؤوس الأموال الداخلية والخارجية وللمؤسسات المالية الناهبة كصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، التي تحصّلت عليها المافيا التي كانت جاثمة على صدور التونسيين. ويفوق هذا المبلغ مجمل الاعتمادات الموجهة إلى وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية (العائلات المعوزة, الصناديق الاجتماعية, التأمين على المرض وغيرها) ووزارة التكوين المهني والتشغيل (التكوين المهني ، برامج التشغيل وغيرها) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

هذا فيما يخص النفقات، أما تعبئة موارد الميزانية فهي مُتأتّية أساسا من الموارد الجبائيّة أي ما يعادل حوالي 65 ٪ من جملة الموارد في حين لا تمثل الموارد الغير الجبائيّة في مجملها من عائدات النفط والغاز ومداخيل الأملاك المصادرة، لا تمثل سوى 8٪ من جملة الموارد، أما موارد الاقتراض فقد مثلت 26٪ من مجموع الواردات. وهو ما يعكس حقا سياسة المديونية المتوخات وغياب جانب الرعاية لدى الدولة.

ديمقراطية تفقير العباد إرضاء لصندوق النقد الدولي

يوصي صندوق النقد بضرورة لَي يد الحكومات ومنعها من التقرير في السياسات النقدية التي من المفروض أن تصبح في يد البنك المركزي المتحرر من وصاية الحكومات والتي ستعكف على مهمة محددة وهي استهداف التضخم، حفاظا على مصالح المستثمرين الماليين والبنوك ودعما لحركة الأسواق المالية، ولو على حساب التقليص من هامش احداث انتعاش اقتصادي للتخفيض من معدل البطالة.

وبذلك يصبح البنك المركزي أداة للتدخل الرأسمالي الماكر وأداة لطمأنة الأوساط المالية وتحفيز سياسة التداين.

من ذلك فرض نظام الصرف المرن أو سياسة تعويم الدينار والذي كان لها الأثر السلبي على المجتمع وأدت إلى رفع تكلفة المعيشة، وزيادة غرق وتبعية الدولة قبل المؤسسات المالية العالمية الناهبة.. ولم ينتعش بفوائد هذا الإجراء إلا عدد قليل من المصدرين أصحاب رؤوس المال الذين لا همّ لهم سوى تحقيق الأرباح التي ستعود عليهم نتيجة حصولهم على عملات محلية أكثر مقابل العملة الأجنبية بعد تخفيض سعر الصرف ولكن على المدى الطويل لن يكون لهذا التخفيض أي نتائج إيجابية بل سيزيد هذا التوجه من مشكلات الغذاء والوقود وتكاليف النقل.. وهذا لن يتحمله سوى المستهلك العادي الذي يشعر يوماً بعد يوم أنه ليس على أجندة اهتمام حكوماته... التي رهنت مقدّراتها لصالح حفنة من رجال الأعمال وأصحاب المصالح...

ديمقراطية محاددة الإسلام باسم الحريات العامة

تحتل المعاهدات والاتفاقيات الدولية مرتبة الصدارة في تدرج هرم التشريع الديمقراطي الوضعي، الشيء الذي يجعل من هذه الدساتير العلمانية وسيلة أو بالأحرى أداة لينة طيعة في خدمة الغزو الحضاري الغربي وهذا ما كرسه الفصل 62 من دستور 2014.

فما نسمعه اليوم ونعيشه من مبادرات تشريعية من رئاسة الجمهورية ومن لف لفه من جمعيات ومنظمات مأجورة تدعي المدنية والحياد، وتدعي النضال من اجل الحريات ومن اجل حقوق الأقليات، هي في حقيقة الأمر صدى ورجع للمعاهدات الدولية المفروضة على البلاد طوعا أو كرها، طوعًا من خلال الإخلاص المطلق للفكر الغربي الذي يفصل الإسلام عن الدولة وكرهًا من خلال تطبيق املاءات وشروط المؤسسات المالية الاستعمارية والمعاهدات الدولية على غرار ما نصه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إلغاء القانون الرباني للميراث واستبداله بقانون ظالم يدعي المساواة، أيضا عدم الاعتراض على زواج المسلمة بغير المسلم، نفس الشيء بالنسبة لحرية التمظهر للشواذ جنسيًا من خلال جمعيات وإذاعة وما شابه ذلك، كذلك في نفس السياق مبادرة السبسي حول تنقيح قانون المخدرات.

خلاصة الحديث، إن النظام الديمقراطي القائم على عقيدة فصل الإسلام عن الدولة والقائم على ثوابت العلمانية والرأسمالية قد جُرّبت وأثبتت فشلها في المجتمعات الغربية، وغنيّ عن التعريف ما أفرزته هذه الأفكار والشعارات من مجتمعات الشواذ والمثليين والجريمة والأزمات الاقتصادية والتي أصبح يعاني منها العالم أجمع، فهاهم أبناء هذه الشعارات في العالم يتظاهرون لمحاكمة ديمقراطيتهم لعدم قدرتها على إيجاد حلول لمشاكلهم، وتفشي الفقر والبطالة في صفوفهم، في حين تتركز الثروة في أيدي قلة صغيرة منهم، وهذا مجرد مثال واحد من آلاف مثله، فكيف يَقبل من يَدّعون برعاية شؤون الناس في تونس أن يفرضوا على أهلها المسلمين حضارة تحتضر ليست منهم وليسوا منها؟! ألا ساء ما يزرون.

صفاقس:

ندوة سياسية لحزب التحرير : الوصاية الإستعمارية ليست قدرا والأمة عزمت على الانعتاق وانقاذ البشرية

بمناسبة الذكرى الثامنة لأحداث صفاقس 12 جانفي 2011، نظم حزب التحرير ولاية تونس، أول أمس ندوة فكرية سياسية تحت عنوان: "الوصاية الاستعمارية ليست قدرا والأمة عزمت على الانعتاق وإنقاذ البشرية".

تناول، في كلمتها الرئيسية، الأستاذ عبد الرؤوف العامري عدة محاور أهمها

ـ بعض الشواهد والمظاهر للتدخل الأجنبي في بلادنا، وإن كان الأمر لا يحتاج إلى دليل لشيوعه بين الناس، كتجاوزات سفراء الدول الكبرى لطبيعة مهام السفير المتعارف عليها في الأعراف الدولية من إقحام أنوفهم في دقائق قضايانا وتجاوزهم لصلاحياتهم الدبلوماسية، أو ما تقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية من اختراق للنسيج المجتمعي عبر ما يسمى بالمجتمع المدني في شكل ندوات ولقاءات مشبوهة...

ـ كما بين أن هذه الوصاية التي استطاع الغرب المستعمر فرضها على البلاد من خلال الوسط السياسي ليست قدرا مقدورا وما كانت لتكون لولا خضوع هذا " الوسط السياسي" الخاضع لأفكار ومفاهيم القوى المستعمرة وقبوله بوضع كل قضايانا كبيرها وصغيرها بأيدي أعدائنا واستجداء الحلول منهم.

ـ أبرز أن الأمة وعت قضيتها بحتمية التخلص من الهيمنة الاستعمارية بعد تهاوي ركائز الاستعمار وقدرتها على التحرّر بل وقدرتها على القيام بدورها في قيادة العالم بالإسلام.

لاكتسابها عوامل قوة تهيؤها لذلك:

ـ قوة عقيدتها
ـ وعيها السياسي
ـ قوة شبابية واعية مخلصة عاهدت المولى عز وجل على طاعته وحمل الرسالة إلى العالم

ـ قوة مادية حباها بها الله سبحانه وتعالى كفيلة بتحقيق المنعة والرفعة...

التلاميذ في تونس الزيتونة يجددون أنفاس الثورة

أحمد لطيف

خرج جل تلاميذ معاهد ولاية صفاقس يوم الأربعاء الموافق ل (09/01/2019) في مسيرة انطلقت من المعاهد في اتجاه مقر الولاية وكان من أبرز الشعارات التي رفعت "التلميذ مشروع نهوض موش ورقة ضغط تاخذ بيها القروض" و "أزمة التعليم أزمة نظام كفانا صراعات و بدل السيستام " و "دولة وطنية.. قراية حداثية.. أكبر مسرحية" لتختتم هذه المسيرة التلمذية بوقفة أمام الولاية تخللتها أصوات حق ندية من شباب في أعمار الزهور كان مفادها بأن أزمة التعليم هي أزمة نظام مفلس لم نرى فلاحه وتفانيه إلا في خدمة الاستعمار الذي يعبث بهذا البلد وينهبه بالليل نهار..

إن التلاميذ الذين كان لهم دور كبير في الثورة، مازالوا منخرطين فيها إلى اليوم رغم كل ما حاولت منظومة الحكوم القديمة بشخوصها من تعتيمه وتشويه ما بدا على تلاميذ تونس من وعي عملت السلطة على إضعافه بنظام تعليمي مصنوع على أيدي من سرق تطلعات شباب تونس بالداخل والخارج، وإن الشباب في تونس بل في كل بلاد الإسلام بلاد المليار والنصف مسلم بل أكثر، هم الأجدر بقيادة العالم وريادته، وذلك ليس بإتباع برامج المنظمات الغربية المتساقطة على تونس مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي كان على رأس المدعين إصلاح منظومة التعليم ولا بإتباع خطا صندوق النقد الدولي وخدمة الغرب التي تكاد تودي بالبلاد إلى الهاوية..

أنا أحد تلاميذ هذا البلد الطيب و أؤكد أن التلميذ اليوم صار يعي جيدا بأن حل أزمة التعليم وأي أزمة أخرى يكمن في الابتعاد عن وصايا المتدخل المستعمر في حكم البلاد، وقلع حكمه وإرساء نظام من جنس عقيدتنا يكون فيه التلميذ مشروع نهوض فعلا.. لا بإذابته في الثقافة الغربية ونمط الحياة الغربي ولا بالترقيعات التي تلي بعضها البعض والتي كان آخرها العمل على خوصصة التعليم وتحطيم الأجيال من خلاله..

التلاميذ في تونس يكسرون جدار الجهل الممنهج، ليثبتوا بأن الصغير والكبير في بلد الزيتونة يعي إفلاس العلمانية وخورها. وما هو إلا دليل واضح وصريح على أن أبناء الزيتونة أحفاد عقبة بن نافع بخاصة وكل شباب الأمة الإسلامية بعامة سيصيبون هذا النظام العالمي المتعفن في مقتل، وسيرمون به إلى مزبلة التاريخ بقلعه من جذوره ليفتحوا المجال فسيحا رحبا أمام المخلصين منهم ليطبقوا عليهم أسمى نظام، نظام الإسلام.."الخلافة الراشدة"، النظام الذي سيحرر البشرية من رجس العلمانية وفسادها، الذي يسهر على رعاية شؤون الناس حقا.. فيربي الأجيال بالإسلام ومن أجله.. حيث يكون الحكم والتشريع فيه من عند رب البشر ويكون السلطان فيه للأمة تختار فيه من ينوبها في تطبيق حكم الله كاملا بلا نقصان ما استطاع.

نعم إن شباب تونس الزيتونة عنوان لجيل ناهض فعلا، فهم أنامل وعي تكسر جدار الجهل الممنهج، وهم جيل التغيير، التغيير الصحيح على أساس الإسلام.

وهذا الجيل هو من سيحرر الأقصى من براثن يهود بقيادة خليفة المسلمين القادم بإذن الله..

آن لشباب الإسلام أن ينفض عنه غبار العلمانية المتوحشة ويلفظها.. آن لشباب الإسلام أن يتموا ثورتهم على أساس الإسلام العظيم ليحققوا وعد ربنا وبشرى رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه

بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وما ذلك على الله بعزيز.

قال تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ".

محاربة الثورة جريمة موصوفة

سليم صميدة

رغم محاولات التشكيك في الثورة فان نجاحها يتمثل في انطلاقة شرارتها وامتدادها إلى أقطار كانت مراكز الدراسات تعُدّ شعوبها أمواتا, فمن تونس إلى ليبيا إلى مصر إلى اليمن إلى سوريا , أصبح هناك معطى جديد في الأمة وهو مسألة الإمكانية التحرك ضد هذه الأنظمة البالية, بعد أن ظن بعضهم بأن حكامهم قدرا محتوم لا يجوز حتى التفكير في من يأتي بعدهم , إلى وصول هذا المعطى إلى الدول الغربية نفسها بوولستريت وفرنسا وبلجيكا والأمر لازال ينتشر.

وقد أحيل هذا التمشي في التصورات السابقة التي تعتبر بأن السيطرة على الأمم ببطش الحكام وسلب ثرواتها وزرع عملاء كفيل باستعبادها وجعلها منقادة طوال العمر, إلى دراسات منتهية الصلوحية حيث كذبها الواقع حسا ولمسا, وأصبحت هناك لخبطة عند الاستعمار في تحديد التعامل وصار يعاني شللا واضح حتى في إمكانية التحسس والاستشعار لمخابراته لأي انتفاضة وبالتالي التعويل على أي عميل..

وكان للثورة وما بذلته من دماء زكية أهدرها الحكام عنوان لإمكانية فشل الاستعمار, وعنوان لبداية تحرر الأمة والانعتاق من هذه الأنظمة التي أهلكت الأرض ومن عليها فسادا وجورا.

وقد كان لثورتنا الفضل في الحديث عن جرائم كثيرة يقترفها حكام البلاد ولعل أهمها نهب الثروات, الاستقواء بالأجنبي, والتعاون الأمني.. وغيرها من الملفات التي أقلقت الاستعمار وعملاءه.

وهذه الثورة الكاشفة الفاضحة التي لم تكن لها قيادة واضحة ودون مفاهيم محددة إلا أنها كان لها شعار جامع مانع وهو " الشعب يريد إسقاط النظام " وقد عبرت عنه الجموع الغاضبة إلى اليوم بالعديد من التعبيرات المختلفة منها الحرية والكرامة التي فقدت بفعل الأنظمة الوضعية, وإن طبيعة الثورة هي ليست نظاما حتى تلبس فشل السياسيين, فما هي إلا تحرك يخول لإزاحة الظلمة والعملاء, فمن الظلم أن تلبس الثورة فشل من تقلدوا المناصب وشرعوا أنظمة باطلة.

والكل يعلم أن الأجنبي استنفر كل طاقاته في محاولة منه لإيقاف النسق الثوري بعديد من المخططات والمشاريع المدسوسة التي سرعان ما كشفها وعي أهل تونس وشبابها عديد المرات. ومنها:

1_ استعمال موضوع الإرهاب والاغتيالات

2_ الإعانات والقروض

3_ التدخل المباشر في رسم المشهد السياسي

4_ تكوين بعض الأحزاب والجمعيات المشبوهة

5_ تسخير جزء مهم من الإعلام بقصد تقزيم الثورة

6_ العمل على تبيان أن النظام السابق يمثل الأمن والاستقرار

7_ العمل على ضرب أي مفهوم متعلق بالإسلام باسم الدولة المدنية والحداثة والعلمانية..

وبفضل الثورة لم تعد المشاكل القطرية والإقليمية شأنا يخص سكانها فقط, فقد أصبحت تهم كل الأمة وهذا مما أدهش الكثير من المنظمات العالمية, حيث صار الألم الذي يُحس به المسلم في أقصى تركستان الشرقية يجد له صدى هنا في تونس ويتقاسم المسلمون مشاكلهم فيما بينهم بعديد الأساليب, حيث أن أمة الإسلام كالجسد الواحد, وأصبحت حدود سايكس بيكو من الهشاشة بمكان.

ورغم محاولات الالتفاف على الثورة, فقد أصبح لدى الأمة كره وازدراء شديدين للسياسيين الحاكمين بأمر إلاهم الأجنبي ومسؤولهم الكبير وصندوق النقد الدولي, حيث الانتحار والبطالة والهجرة وأرقام العنوسة والإجهاض والفقر رغم ما حبا الله هذه البلاد من خيرات.

وبالتالي في هذه الذكرى ندعو إلى إجراءات عاجلة, والتي نعمل عليها في قيام دولة الإسلام

1_ اعتماد الإسلام نظام حكم وتمكين الأمة من سلطانها بيدها لتختار من ينوبها في تسيير شؤونها فعلا

2_ اعتبار الحدود عملا استعماريا يجب التحرر منه وإعلان أن بلاد المسلمين واحدة

3_ عدم تدخل الأجنبي في المشهد السياسي للبلاد وتجريم من يتعامل معه

4_ إعادة النظر في كل العقود للشركات مع الأجنبي والمتعلقة بالملكيات العامة

5 _ إيقاف القروض الأجنبية وإلغاؤها وصرفها في مسائل ثانوية

6_ مساندة الفلاحين وإسقاط الفوائض الربوية , وتمكين الناس من الأراضي للاشتغال عليها

7_ تدعيم البحث العلمي والصناعات الثقيلة وإدراجها ضمن الاختصاصات العسكرية

وإننا لنربأ بالمخلصين في هذه الأمة بأن يكونوا سندا لأجل إيصال مشروع الإسلام العظيم إلى تسيير شؤوننا لنفوز بذلك في الدارين.

14 جانفي جديد، من الشعب يريد إلى الأمة تريد

وسام الأطرش

معركة الإرادات مستمرة ضمن سنة تدافع الحق والباطل، وقد شاء الله لهذا الشعب المكلوم في تونس أن ينتفض ذات 14 جانفي لينفض عنه غبار الذل والمهانة ويدفع سيف الظلم المسلط على رقاب أبنائه وبناته، آملا في تغيير حقيقي لواقع الاستبداد السائد وغد أفضل لبلد حورب فيه الإسلام لعقود.

في ذلك اليوم، فوجئ العالم أجمع بحراك شعبي سلمي أجبر الطاغية بن علي على الفرار من قصره فرار الفئران. على إثرها بدأت معادلة صراع الإرادات تتغير لصالح الأمة الإسلامية، حيث لم تلبث بقية الشعوب إلا أن تنسج على منوال تونس في محاولة كسر الأغلال والقيود وفك الارتباط بأنظمة الطغيان في المنطقة، فلم تحل حدود الاستعمار المصطنعة دون انتقال شعارات الثورة وأهدافها تباعا من تونس إلى ليبيا إلى مصر إلى اليمن إلى سوريا، بشكل استفادت فيه كل ثورة من سابقتها وشكلت ثورة سوريا صورة أوضح لا لما تكنّه الأمة في صدرها من عقيدة روحية سياسية تطلب الوحدة على أساس دينها فحسب، بل للوعي بوجوب قيام دولة تطبق الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم، لتعود خير أمة أخرجت للناس كما أراد الله رب العالمين. فكانت بلاد الشام ولا تزال مدرسة لقهر الأعداء شرقا وغربا ومنطلقا لتشكل أمة الإسلام من جديد، وفي هذه من الأرض بدأت ملحمة أراد صانعوها أن يدفنوا الإسلام كي لا تشرق شمسه من جديد.

لم يكن أحد من عقلاء العالم يعتقد أن حماة حضارة أعلنت نهاية التاريخ بسقوط الاتحاد السوفياتي سيقفون مكتوفي الأيدي أمام حضارة صاعدة تريد للمارد أن يخرج من القمقم وتلقف ما يأفكون. ولم يكن عصيا على خبراء صناعة الإرهاب أن يطوروا الجيل الثالث من غزاة الروس وأبناء القاعدة ليشكلوا تنظيما مسلحا أشد صلابة وأكثر عدة وعتادا، ليوكل إلى وكالات الأخبار العالمية دور الدعاية الرسمية لهذا الخطر المتحكم فيه عن بعد، فقط من أجل تشويه مشروع واحد، هو مشروع وحدة الأمة الإسلامية بشكل يتمايز عن كل المشاريع القطرية والقومية الفاشلة. إنه مشروع الخلافة الذي من أجله سلّط على الأمة سيف الإرهاب فكانت حصيلة "مكافحته" دوليا، مقابر جماعية هنا ومخيمات جماعية هناك، وبين كيمياوي بشار ومنشار سلمان، تتفاوت العقوبات على القدر إلى درجة الغليان في كل أنحاء العالم الإسلامي تقريبا بنسق تصاعدي في الحس والوعي لا ينقصه سوى ظهور أنصار هذا العصر، بل ها هي فرنسا أم الديمقراطية ومعقل الثورة الفرنسية التي كاد التاريخ -في رواية- أن يقف عندها، تكتوي بنار الرأسمالية حيث أعيد فتح ملف لا يقدر على فتحه بعض بني جلدتنا من المنسلخين عن دينهم وأمتهم، أين طالبت بعض النخب الفكرية والسياسية ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يخرج فرنسا من أزمتها الحالية، ويخفف عنها وطأة التوحش الرأسمالي.

خلاصة القول، أن الثورة ليست مسرحية أو أداء سينمائيا يختار أصحابه موعدا لعرضه أو انهائه، بل هو لدى أمة الإسلام رغبة صادقة في التغيير الذي يطلبه الشرع على وجه الوجوب لا الندب، من ذلك اختيار القائد لمسار التحرير وتنصيب خليفة لجميع المسلمين، وأن أمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهي أحق بإزالة النظام الرأسمالي الذي يحتضر في عقر داره، من سائر الأمم والشعوب، بل هذا هو دورها المنوط بها كأمة وهذه هي رسالتها وهذا هو التجسيد الحقيقي لإرادتها. قال تعالى: "كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ". آل عمران/110.

الشعب يريد، كلمة حركت شعوب الأمة، وأربكت أعداءها، فما بالنا لو هتفنا بصوت واحد من طنجة إلى جاكرتا لخلافة غيّبها عنا الاستعمار قرنا من الزمن وقلنا: الأمة تريد.

14 جانفي هي ذكرى، لا يسع قادة الأمة فيها إلا أن يتأكدوا من كونه زمن الأمة بامتياز، فهل آن للأمة أن تلفظ المشاريع القطرية تماما كما لفظت أصحابها من حكام الملك الجبري وعلى رأسهم المخلوع بن علي، وتلتف حول قادتها ممن يعملون ليلا نهارا على تجسيد وحدتها وإقامة دولتها دولة الخلافة الراشدة؟

قال تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ". النور/55

خيار الثورة لتصرف الناس طوعا أو كرها إلى حل الرضوخ للواقع، وأي واقع...

استبداد من نوع جديد، صنع من خلاله

الإرهاب الإعلامي جيلا جديدا من المغيبين عن الوعي، وأجبرت أنظمته على السير في خيارات الصناديق والبنوك الدولية، وفرض على الشعوب الدخول إلى بيت الطاعة وكأنه لا سلطان لها ولا إرادة لتساق جماعيا إلى حضيرة الديمقراطية، بعد أن نهبت ثرواتها واستنزفت خيراتها وغيّب دور أمنها وجيشها، ولم يترك لها سوى خيار التعبير "الديمقراطي" عن الامتعاض من الرموز والقادة الجددالذين قاموا بإعادة تشكيل نفس النظام وكتابة نفس الدساتير وتبني نفس الخيارات السياسية والاقتصادية.

وهكذا استطاع الغرب بمكره ودهائه أن يوجد مناخا انتقاميا (لا انتقاليا) جديدا يسهل فيه تقديم وصفات ووجبات الإسلام المعتدل على طبق من ذهب، حيث يمكن اعتباره المخلص من التطرف الإسلامي والعلماني في آن واحد، مع أن المصنع والممول لهذه التركيبات المشوهة واحد، طمعا في أن يُقبل أبناء أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ديمقراطية علمانية كادت ثورات "الربيع العربي" أن تدفنها في مزبلة التاريخ، بدلا عن خلافة راشدة على منهاج النبوة بشر بها الصادق المصدوق.

ثمانية سنوات إذن مرت على انطلاق شرارة الثورة في تونس، والوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم، حيث لم تعد المسكنات والمهدئات كافية لإخماد الجرح أو لإخفاء هوية العدو المتربص وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (إبراهيم/46)، بل لم تعد الأمة المقهورة قادرة على تعداد مآسيها اليومية، في مشهد من الدمار الشامل صنعته الأنظمة الجاثمة فوق صدورنا بإيعاز من النظام الرأسمالي العالمي الذي صار يسابق الزمن في تعليب الثورات قطريا ظنا أنه سيمحو فكرة الخلافة ويبطل المشروع الحضاري للأمة.

لم يعد الأمر يقف عند تحرك في الأردن أو هبة شعبية في السودان، حيث وصل

تونس تسجل عجزا تجاريا قياسيا بـ 19.04 مليار دينار

الصدر: المعهد الوطني للإحصاء بالاستناد لمعطيات الديوانة (مليون دينار)

Tableau1 : Les Valeurs aux prix courants de l'année (Millions de Dinars)

Variations الفوارق		2018	2017	2016	
2018/17	2017/16				
19,1%	18,1%	40986,2	34426,6	29145,6	Exportation الصادرات
20,0%	19,8%	60035,2	50018,7	41746,6	Importation الواردات
		19049,1-	15592,0-	12601,2-	Solde Commercial نسبة التغطية
		68,3%	68,8%	69,8%	Taux de couverture

Source:INS

بلغ العجز التجاري لتونس خلال سنة 2018، رقما قياسيا ناهز 19,04 مليار دينار مقابل 15,59 مليار دينار، خلال سنة 2017، و12,60 مليار دينار خلال سنة 2016، وفق بيانات نشرها المعهد الوطني للاحصاء اليوم الخميس 10 جانفي 2019.

ولفت المعهد الى أن" قيمة العجز التجاري ارتفعت رغم مواصلة تحسن الصادرات بنسق ملحوظ"، كاشفا في هذا السياق عن تسجيل هذا القطاع ارتفاعا بنسبة 19,1 ٪ مقابل ٪18,1 خلال سنة 2017 وان قيمة الصادرات بلغت 40986,2 مليون دينارا سنة 2018 مقابل 34426,6 م د خلال سنة 2017.

وارتفعت الواردات بنسبة ٪20,0 مقابل ٪19,8 خلال سنة 2017 وبلغت قيمتها 60035,2 م د مقابل 50018,7 م د سنة 2017 .

وقفة احتجاجية لعائلات شهداء وجرحى الثورة

(وات)

نفذ عدد من عائلات شهداء وجرحى الثورة، يوم الجمعة 11 جانفي 2019، وقفة احتجاجية بساحة الحكومة بالقصبة، للمطالبة بنشر القائمة النهائية للشهداء والجرحى بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، خلال شهر جانفي الحالي.

ورفع المحتجون شعارات تدعو الى الاسراع بنشر القائمة على غرار "القائمة النهائية حق موش مزية "و"سيب القائمة الرسمية " و" يا رئيس الحكومة نشر القائمة قرار تاريخي"، مطالبين رئيس الحكومة "بالابتعاد عن سياسة المماطلة ونشر القائمة يوم 14 جانفي نظرا لرمزيته التاريخية".

وأعرب المتحدث باسم عائلات شهداء وجرحى الثورة، عادل بن غازي، عن الأمل في " أن يتحلى رئيس الحكومة بالمسؤولية ويفي بوعده المتعلق بنشر القائمة بالرائد الرسمي في أقرب الاجال وبدون ضغوطات".

عصا سيدنا سليمان وثورة الأمة في تونس

العنوان اقتباس من قصة سيدنا سليمان عليه السلام حينما أدركه الموت، لخصها قوله تعالى في سورة سبأ: (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ).

وقياس ثورة الأمة في تونس وعصا سيدنا سليمان عليه وعلى نبينا محمد الصلاة والسلام من حيث أننا نجد الدول والأنظمة تبدوا من جهة المظهر الخارجي في ألمع جبروتها وعنفوانها وكأنها خالدة لا تموت، لكن الحقيقة الكبرى التي يتغافل عنها عموم الناس وحتى الجبابرة والطواغيت أنفسهم أن تلك الدول والأنظمة هي مفككة ومنهارة، قد تخر في لحظة أماما لآخرين.

هذا ما حصل في تونس، النظام البوليسي الأكثر قمعا ودموية وحربا على الإسلام وأهله، النظام الوحيد في العالم الذي أوقف الحج في موسم سابق بحجة أنفلونزا الخنازير، ومنع الحجاب وراقب المساجد وزج بالدعاة والمخلصين من أبناء تونس في سجونها، وشرد مفكريها وأحرارها، ونال رضا الغرب وزعمائه ودوائر استخباراته في حربه ضد "الإرهاب" قبل ثماني سنوات. وفي تلك الليالي المظلمة كان هناك من يراقب حركات النظام التونسي من قمع للشعب وإهدار لكرامته وظن انه باق في الحكم والسلطة خالدا فيها أبدا، وما درى انه لن يبقى لنهاية يوم 14-1-2011 ، وقبل هذا كان نظام الشاه في إيران الأشد دموية قد خر صعقاً وفر من إيران في 15-1-1979 ، وقد رفضت أمريكا استقباله كما رفضت فرنسا استقبال بن علي بالأمس القريب، وغيرهم كثير.

فلماذا هذا الانهيار المفاجئ؟

إن الأنظمة الفاسدة والمستبدة تصنع حولها دوائرا أمنية وقمعية فاسدة أيضا، لا تدين لسادتها إلا بالنفاق والابتزاز، ولا تغني عنها إذا أزفت لحظة سقوطها شيئا، تعرف فساد سادتها ولا تقوم بحمايتها إلا بمقدار جشعها، شأنها في ذلك شأن الشيطان (كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين، فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها وذلك جزاء الظالمين) وهي ليست على استعداد أن تبذل دمائها في سبيل حياة غيرها من الفاسدين، وشواهد التاريخ أكثر من أن تعد وليست بحاجة لتحليل فهي واضحة كالشمس في رابعة النهار.

والعدل بالمقياس الشرعي أساس الحكم: فهو أهم الدروس الكبيرة المستفادة مما حدث في تونس ومما يحدث في باقي دول العالم الإسلامي، وقديما أوصى رسول الله – ص- أن يهاجروا إلى الحبشة، اذ " إن بأرض الحبشة ملكا لا يظلم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجا ومخرجا مما أنتم فيه "، فالعدل هو الركيزة الأساسية التي تحقق الأمن، وليس عدد الأجهزة الأمنية وتعداد عناصرها وضخامة تجهيزاتها. وقد جاء وفد فارس إلى المدينة لمقابلة الخليفة عمر الفاروق- رضي الله عنه - فدل عليه، فإذا هو أسفل شجرة وقت الظهيرة، وقد اخذ القيلولة فتعجب وقال: حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر. ذلك عمر الذي كان يبكي لبغلة قد تعثر في ارض العراق فيخشى ان يسأله الله عنها يوم القيامة: لم لم تسو لها الطريق يا عمر.

إن العامل الأهم في قوة الدول والأنظمة: في تمتعها بشرعية الحكم بما انزل الله تعالى، لأن بشرع الله وحده يقوم العدل الذي حدده رب العزة بقوله: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

إن كل الأنظمة الفاسدة والقمعية هي عبارة عن نمور من ورق، بحاجة لدودة الأرض - دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ -لكي تكشف حقيقتها، بحاجة لتضحيات متواصلة: هي اقل بكثير من ضريبة الذل (التي تدفعها الشعوب باستمرار)، وإصرار على الحق في الحياة الحرة الكريمة وفق شرع رب العالمين التي يستحقها الناس.

كتب سيد قطب – رحمه الله في جويلية من عام 1952، تحت عنوان: "ضريبة الذل" اقتبس منه ما يلي: (بعض النفوس الضعيفة يخيل إليها أن للكرامة ضريبة باهظة، لا تطاق، فتختار الذل والمهانة هرباً من هذه التكاليف الثقال، فتعيش عيشة تافهة، رخيصة، مفزعة، قلقة، تخاف من ظلها... هؤلاء الأذلاء يؤدون ضريبة أفدح من تكاليف الكرامة، إنهم يؤدون ضريبة الذل كاملة، يؤدونها من نفوسهم، ويؤدونها من أقدارهم، ويؤدونها من سمعتهم، ويؤدونها من اطمئنانهم، وكثيراً ما يؤدونها من دمائهم وأموالهم وهم لا يشعرون... لقد شاهدتُ فيع مري المحدود - ومازلت أشاهد - عشرات من الرجال الكبار يحنون الرؤوس لغير الواحد القهار، ويتقدمون خاشعين، يحملون ضرائب الذل، تثقلك وأهلهم، وتحني هاماتهم، وتلوي أعناقهم ... فإلى الذين يُفْرَقُونَ من تكاليف الحرية، إلى الذين يخشون عاقبة الكرامة، إلى الذين يمرِّغُون خدودهم تحت مواطئ الأقدام.... أن ينظروا في عبر التاريخ، وفي عبر الواقع القريب، ... بأن ضريبة الذل أفدح من ضريبة الكرامة، وأن تكاليف الحرية أقل من تكاليف العبودية، وأن الذين يستعدون للموت توهب لهم الحياة، وأن الذين لا يخشون الفقر يرزقون الكفاية،وأن الذين لا يَرْهَبُون الجاه والسلطان يَرْهَبُهم الجاه والسلطان...).

دور حزب التحرير في ترشيد ثورة الأمّة

بقلم أ. محمد زروق

بعد أن تراكمت عشرات من سنين الاستعباد والظلم الشديد على شعوب العالم الإسلامي من قبل حكام جائرين خانوا الله ورسوله ووالَوا أعداءه وعطلوا شريعته وضيعوا ثروات الأمة وحافظوا على مصالح دول الاستعمار ووصل بهم الأمر إلى الاستهانة بشعوبهم وظنوهم في عداد الموتى لا صوت لهم يُسمع ولا حراك لهم يُرى، وحسبوا أجهزتهم الأمنية مانعتهم من نقمة شعوبهم وانتفاضتهم، فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وكانت المفاجآت تتوالى، كل واحدة أكبر من أختها.

فاندلعت ثورة مباركة وعارمة بوجه نظام فاسد طالما ظنه الغرب وأزلامه في حصن حصين؛ حيث جسَّد فكره وحضارته في كل المجالات والمؤسسات ونشر الرذيلة والفساد والمنكرات وحسب أنه محا الإسلام من النفوس فإذا بتونس الفاتحين تونس عقبة بن نافع وموسى بن نصير تثور ثورة عز وكرامة يفضل أهلها الموت في طاعة وعز على حياة في معصية وذل، وأبَوا إلا القضاء على الظلم وأهله، وإذا بصيحات الله أكبر تملأ الشوارع، وإذا بالساحات تتحول إلى مساجد وصلوات يذكر فيها اسم الله، وإذا بيوم الجمعة يصبح كابوساً ينغص عيش الظالمين ويزلزل عرش الهاربين، ففر مسرعاً ذات صباح ولم يلوِ على شئ؛ وظن الكثيرون أنها فورة شعب لا تلبث أن تخمد، وإذا بها تشتد يوماً بعد يوم وتنتشر انتشار النار في الهشيم في ليبيا واليمن ثم مصر وسوريا... ولا يزال لهيبها يأكل الأخضر واليابس من ركام الظلم المكدس، ولم يستطع الغرب ولا عملاؤه من الحكام بكل قواهم إخمادها، ولن يهدأ لهيبها بإذن الله -الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء- إلا بنور الإسلام وتطبيق أحكامه في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

وها قد مرّ ثماني سنوات على بدء الثورات في بلاد المسلمين العرب التي إنطلقت من تونس ورفعت شعار «الشعب يريد إسقاط النّظام»، وهي إلى الآن لم تحقق أهدافها بعد مرور كلّ هاته السنوات، فالأمة الإسلامية تريد تغييراً حقيقياً تعيش فيه ضمن قناعاتها من العيش الكريم بحسب دينها الحنيف هي تريد ذلك ولكنها لم تكن تحسن التعبير عنه ولا تعرف طريقة الوصول إليه، وهي كانت في عملية التغيير هذه تقاد ولا تقود. إلاّ أنّه بفضل الله تعالى وبفضل وجود ثلة واعية مخلصة من أبناء دينها كانت هي عينها الساهرة ولسانها المعبر عنها بإخلاص، أصبحت تعبّر عن إرادتها تلك برفع صوتها عاليا « الأمّة تريد خلافة من جديد » وأصبحت كذلك تدرك طريقة الوصول بثورتها إلى برّ الأمان ، بإحتضانها حملة مشروع الخلافة.

فماذا فعلت هذه الثلة الواعية المخلصة, رائدة هذه الأمة إن شاء الله تعالى وحاملة مشروع نهضتها والساعية لتحكيم شريعة ربّها حتى تغير الواقع السيئ الذي ثار المسلمون عليه ؟

فبفضل الله تعالى استطاعت أن تحقق ما يلي :

- توضيح السبب المباشر لهذه الثورات.

- كشف العدو الحقيقي لهذه الأمة.

- بيان حرص الغرب على الحكام واستمرارهم بالحكم.

- كشف حرص الغرب على سرقة الثورة وإضاعة تضحيات الأم.

- توجيه الثورات والثوار وتنبيههم إلى عدم وجود رؤية إستراتجية واضحة لهم.

- بيان دور الإعلام الموجه والممسوك من الغرب وعملائه وتضليله ومشاركته الخطيرة في حرف الثورات واجهاضها لمصلحة الغرب.

- إعادة الأمل لهذه الأمة بعودة الحكم بالإسلام.

اتفاقيّة «الآليكا».. اتفاقيّة الغدر والتآمر على ثورة أهل تونس

خبيب كرباكة

من عجائب هذا الزمن الرديء أن يتكرّر أمام أبصارنا كل يوم مشهد تدخّل الدول الاستعمارية في السياسات العامة في بلادنا. والذي يحز في النفس أن أدوات تدخلها هم سياسيو البلاد الذين وضعوا أنفسهم رهن أسيادهم وأفسحوا لهم كل مجالات التدخل.

في هذا الصدد نسلّط الضوء على إتفاقية "الأليكا" وهي مسودّة مشروع بصدد الإكمال، اقترحها الاتحاد الأوروبي وكتب كلّ فصولها. وهي تتميّز بقدر كبير من التعقيد القانوني وبتعدّد فصولها وتشعّب مجالاتها التي تمس جميع القطاعات كالفلاحة والصناعة والخدمات، التقليدية منها والحديثة كالخدمات الإلكترونية والمصرفيّة. فهي تضمُّ 15 بابًا، يشمل كلٌّ منها، حسب القطاع أو المسائل المطروحة، العديد من الفصول. ويُنتظَر أن تُدجَّج بالملحقات، التي ستحوي القائمات والروزنامات والعديد من المسائل الأخرى.. ما يجعلنا نطرح السؤال حثيثا.. مع كل هذا التعقيد كيف لرئيس الحكومة يوسف الشاهد وحتى دون الرجوع إلى مجلس النواب.. أن يتعهد في أفريل 2018 من بروكسال بالتوقيع عل الاتفاقية في سنة 2019؟؟

اتفاقيّة استعماريّة بامتياز

«الآليكا»-اتفاقية التجارة الحرّة الشاملة والمعمّقة بين تونس والاتحاد الأوروبي-اتفاقيّة استعماريّة بامتياز - مقنعة «بالتعاون» و«الشراكة» و«دعم الديمقراطية» وغير ذلك من أكاذيب الغرب - لتشمل جلّ القطاعات بما في ذلك الفلاحة والخدمات بكل مكوّناتها من المهن الحرة...

فمثلا تحرير القطاع الفلاحي مع مجلة الاستثمار «الفضيحة» سيؤدّي حتما إلى امتلاك الأجانب للأراضي الفلاحية ويتم استغلالها بالانتفاع بالإعفاءات الضريبيّة... وستكون النتيجة تحويل متوسطي الفلاحين وصغارهم إلى مجرّد عمال زراعة لدى الأجنبي...

أيضا تدمير قطاع الخدمات بفرض برامج «مساعدة فنية» ضحلة وتافهة يقوم بها أشباه خبراء من الجهلة - الذين يؤتى بهم للنزهة والسياحة لا غير - تجانب مشاغل أصحاب المهنة.

والأخطر من ذلك أنّها تمنح الشركات، عبر آليّة التحكيم الخاصّ، امكانية مقاضاة الدول وتغريمها بمبالغ خيالية، كلّما حاولت اتخاذ اجراءات سياديّة لحماية مؤسساتها و حقوق شعوبها.

وهذا ما نجحت في تحقيقه الدول الاستعماريّة, إذ جعلت من البلد قاعدة خلفيّة لصناعتها؛ ففتحت الصفقات العمومية أمام «الشركاء الأوروبيين» وبشروط ومواصفات صيغت من قبلهم وعلى مقاسهم لا يمكن أن تكون سوى امتصاص لبطالة إطاراتهم وبحثا عن أسواق جديدة لأصحاب المهن الحرة لديهم، أمّا شبابنا فليسوا سوى مجرد خدم لديهم.

بيع الوهم للشباب في تونس

فمن المضحكات المبكيات -ومن دلائل تواطؤ حكومة «يوسف الشاهد» وكل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة مع الاتحاد الأوروبي في نهب البلد وبيع الوهم للشباب في تونس- الطلب الرسمي التونسي الوحيد الذي يُسوَّق له في وسائل إعلامنا.. وهو المطالبة بإلغاء تأشيرة السفر لأرباب الأعمال التونسيين والتلميح بقبوله من الجانب الأوروبي، وهو ما أعلن عنه من بروكسل رئيس الوفد المفاوض، وزير النقل هشام بن أحمد، خلال الدورة الثالثة للمفاوضات حول اتفاق التبادل الحرّ المعمّق والشامل الذي يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية في جلّ القطاعات الاقتصادية بين تونس والاتحاد الأوروبي (من 10 إلى 14 ديسمبر 2018).. مُغذّين بذلك أحلام الشباب التونسي للهجرة إلى أوروبا.

فإمكانية تسهيل إجراءات السفر موجودة

أيضا في المقترح الأوروبي، لكنها خُصّصت في فصول الإتفاقية فقط لبعض العاملين في قطاعات مُحدّدة جدًا وحسب تعاريف يقرّرها الجانب الأوروبي.. من قَبيل أن يكون الشخص رئيس مؤسسة أو مديرا مُكلّفًا بالانتداب والطرد أو خبيرا أو عاملا في الشركة الأمّ ويتنقل للشركة الفرع للقيام بتكوين، وَوفْق شروط معقّدة مثل أن تكون الشهادة معترفا بها وأن يكون صاحبها موظّفًا منذ أكثر من سنة في الشركة الأمّ وأن تكون لديه خبرة تفوق ثلاث سنوات على الأقل في مجال خبرته.

كلّ ذلك دون تداخل في صلاحيات الدول الأعضاء (خلافا لما يراد التمويه به، فإلغاء التأشيرات ليس من صلاحيات المفوضيّة، ومثل هذا الإجراء بقيَ خاضعا لسياسات الدول الأعضاء). وفي أحسن الأحوال فإنّ المدّة القصوى المقترحة للتواجد في الفضاء الأوروبي لإسداء الخدمة لا يمكن أن يتجاوز مجموعها ثلاث سنوات للمدراء ورؤساء المؤسّسات والخبراء، وسنة واحدة للعمّلة المتنقّلين في الفروع، وتسعون يوما في السنة للمتنقّلين للأعمال.

مع العلم أن عدد الوالجين لتقديم الخدمات المعنية على تراب بلد أوروبي يُحدَّدُ أيضا كمّيًا -مثل السلع- ويخضع إلزاما لتقدير سلطات البلد العضو من ناحية الجدوى الإقتصادية (الفصل 17 الى 21 من باب الإستثمار). في حين أنّ المواطنين الأوروبيين، مهما تكن وضعيتهم المهنية: أعراف، عُمّال، عاطلين عن العمل، أو متقاعدين، يتنقّلون بكلّ حرية إلى تونس؛ بدون تأشيرة وإن لزم الأمر ببطاقة هوية فقط.

وإذا ما كانوا مستثمرين، فإنّهم يتمتّعون بموجب قانون الإستثمار الجديد (المفروض ضمن الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي) بحقوق لا تقلُّ عن حقوق المستثمر التونسي من التمتّع بالمنح الدولية والدعم والإعفاءات الجبائية في كل القطاعات ومجالات الاستثمار وبدون أيّ مقابل، كإلزامهم بتشغيل حدّ أدنى من اليد العاملة التونسية أو بنقل حدّ أدنى من التكنولوجيا.

لا يمكن إذن أن نتحدّث في ظلّ هذه الشروط عن إجراءات تُسهّل تنقّل التونسيين، بقدر ما هي شروط إضافية تُقنّن ولوج قلّة قليلة من أصحاب الأعمال التونسيّين إلى التراب الأوروبي -الذين لا يجدون أصلاً صعوبة في الحصول على التأشيرة. بل تسهّل هجرة الأدمغة في مجالات العمل الذي يحتاجها الجانب الأوروبي، في حين يضغط الاتحاد عبر قنوات أخرى خارج "الأليكا" للتمكّن من إمضاء اتفاق حول الهجرة يُجبر تونس على قبول المهاجرين المطرودين من الفضاء الأوروبي، مهما كانت جنسياتهم.

كم من رجل مريض وطفل وأمّ يموتون رغم أنّ دوائهم معروف وسهل تصنيعه، لكن يُحتَكَر من قِبَل الشركات والمخابر الصيدليّة لمدّة عشرين سنة، ولا حل إلا شراءه بالعملة الصعبة وبأسعار خيالية؟

من البديهي أن فتح القطاع الصحّي أمام رأس المال الأوروبي سيكون في صالح الأغنياء، الذين سيتمتّعون بأجود الخدمات الصحيّة، فيما ستتواصل معاناة الفقراء وأغلبيّة الناس.

ورغم صيحات الفزع التي أطلقتها جميع الهياكل ذات العلاقة بالشأن الصحّي، ورغم الشكايات التي وجّهت في الغرض من قبل عامّة النّاس، إلّا أنّ جميعها جوبه إمّا بالتجاهل أو بالوعود الزائفة والمشاريع الوهميّة.

وهو ما عبّر عنه سابقا الكاتب العام للجامعة العامة للصحّة السيد عثمان الجلّولي في مقال نشر بتاريخ 26 أكتوبر 2016 «إن الوضع الصحي في المستشفيات العمومية وخاصة منها في المناطق الداخلية تجاوزت مرحلة النقص لتصل حد المؤسسات غير الصحية ومؤسسات خاوية تفتقر إلى أبسط ضروريات الخدمة اللائقة في ظل تجاهل تام من كافة الحكومات المتعاقبة التي حولت الخدمة الصحية من خدمة مجانية إلى خدمة مدفوعة الثمن حتى أصبح المريض أمام واقع جديد ينذر بالخطر، مشيرا إلى أن الحكومات المتعاقبة وعوضا عن أن تسارع إلى النهوض بهذا القطاع الذي يزداد سوءاً يوما بعد يوم تعمد في كل مرة إلى التخفيض من ميزانية التصرف للمؤسسات الصحية خاصة بالنسبة للخط الأول (المجامع الصحية والمستوصفات)، معتبرا ذلك بمثابة المسمار الأخير الذي يدق في نعش قطاع الصحة العمومية الذي طاله الاستهداف منذ سنوات بنيّة التفويت فيه وخصخصته وتحميل الناس لنفقاتهم الصحية بما يعني تحويل الخدمة الصحية إلى سلعة للمتاجرة».

وهذا ما ستزيد في تكريسه اتفاقيّة الغدر «الآليكا»

كم من شروط إضافية ستفرضها علينا المؤسّسات المانحة والإتحاد الأوروبي نفسه لتسريح أقساط القروض؟

تسعى اتفاقيّة "الأليكا"، إلى رفع -بمعنى إلغاء- كلّ الحواجز.. مثل التراخيص وكراسات الشروط والإجراءات الإدارية والمواصفات وكلّ القوانين الداخلية التي يمكن أن تُعتبر إجراءات حمائية وتحدّ من تدفّق السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الداخلية.. وذلك في كلّ القطاعات بما في ذلك الفلاحة والخدمات والطاقة وكافّة مجالات الاستثمار والصفقات العمومية.

وفي نفس الوقت تفرض الاتفاقيّة ملاءمة التشاريع الداخلية التونسية مع التشاريع والمواصفات الأوروبية وبهذه الطريقة – عبر إخضاع السوق التونسية الداخلية للمواصفات الأوروبية – فإنّ الاتّحاد الأوروبي يضمن أيضا منع المنتوجات القادمة من الدول الأخرى إلى تونس (تركيا أو كوريا أو الصين)..بأكثر من ذلك.. بهذا الإجراء هو يمنع أيضا المنتجات التونسية من منافسة المنتج الأوروبي في السوق التونسية نفسها.

كم من القروض ستُحسب على دافعي الضرائب لتغطية عجز الميزان التجاري المتفاقم منذ عقود، والذي سيزيد تفاقمه أضعافا مضاعَفَة بموجب هذه الاتفاقية؟

إنه من السطحية بمكان أن يظن ظان أن أهداف الاتفاقيّة هي تلك المخطوطة في صفحاتها، فتلك صور الاتفاقية وأهدافها المعلنة، أما أهدافها الحقيقية فهي ما أرادته القوى الدولية التي وقفت خلفها.. وهو الاستمرار في الخضوع للمؤسسات الاستعمارية المتمثلة أساسا في صندوق النقد والبنك الدوليين وما يتبع ذلك من اتفاقية التبادل الحر.. وهذا كلّه ليس إلا غطاء لنقل كل موارد البلاد من سيطرة الدولة إلى هيمنة أصحاب رؤوس الأموال, دون أن يعود ذلك بأي نفع حقيقي على الناس.

...وهكذا فانه يتّضح يوما بعد يوم أن ما يعانيه الناس اليوم من شقاء وضنك في العيش مرده هذه السياسة المرتهنة للاستعمار والتي ينتهجها هؤلاء الحكام ومن معهم من طبقة سياسية فاسدة همها الاستحواذ على ثروات البلاد لمنفعتهم الخاصة على حساب شقاء الناس.

ماذا بعد الثورة؟

د. ياسين بن علي

يميل علماء السلاطين إلى تبرير ظلم الحكّام واستبدادهم ولهذا ينتقون من الفقه ما يخدم غرضهم، كقولهم إنّ الثورة فتنة ولا يجوز الخروج على الحاكم وإن اغتصب السلطة وظلم واستبدّ، ولكنّ الحقيقة أنّ التاريخ الإسلامي يشهد على تزويرهم وتلبيسهم؛ فقد وجد في تاريخنا الإسلامي كثير من الحركات التي قامت بثورات وخرجت على الحكّام، منها حركة الحسين بن علي رضي الله عنه سنة 61-60هـ التي قامت على يزيد بن معاوية، وحركة القرّاء في المدينة بقيادة عبد الله بن حنظلة الغسيل التي قامت سنة 63هـ لخلع يزيد بن معاوية، وحركة التّوابين بقيادة الصّحابي سليمان بن صرد الخزاعي (قتل سنة 65هـ) التي نشأت كردّ فعل على مقتل الحسين رضي الله عنه، وحركة الفقهاء بقيادة عبد الرحمن بن الأشعث سنة 81هـ التي ثارت على الحجّاج بن يوسف الثقفي والحكم الأموي زمن عبد الملك بن مروان، وحركة زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي ثار سنة 121هـ على الحكم الأموي زمن هشام بن عبد الملك، وحركة النّفس الزّكيّة محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الذي ثار مع أخيه إبراهيم سنة 145هـ على الحكم العبّاسي زمن المنصور.

هذه الثورات شارك فيها بعض الصحابة وأبناء الصحابة رضوان الله عليهم، وشارك فيها جمع غفير من العلماء والقرّاء والفقهاء؛ وكان سعيد بن جبير مع حركة ابن الأشعث يخطب في الناس ويقول: «قاتلوهم ولا تأثموا من قتالهم بنية ويقين، وعليّ آثامهم، قاتلوهم على جورهم في الحكم، وتجبرهم في الدين، واستذلالهم الضعفاء، وإماتتهم الصلاة» (كما في تاريخ الطبري). فالثورة ليست فتنة إذا كانت من أجل استرداد الحقّ المغصوب ومقاومة الظلم والطغيان.

وقد كانت تونس الخضراء سبّاقة إلى هذا الخير، فنسج شبابها على منوال عظماء الأمة الإسلامية ممن ثاروا على الطاغوت، وهكذا قامت الثورة (ثورة الياسمين كما تسمى أو ثورة 14 جانفي) على الطاغية ابن علي، وكلّلت بالنجاح؛ إذ هرب الطاغية وسقط حكم الاستبداد والظلم والقهر وتكميم الأفواه.

وقد يقول قائل: ماذا استفاد الناس من الثورة؟ ألا يعيش المجتمع في حالة فوضى؟ ألم يقلّ الأمن والأمان؟ ألم يتضرر الاقتصاد؟ أسئلة كثيرة يسألها من يشكّك في جدوى الثورة، أو من يتوق لعهد الاستبداد والطغيان. ولا نحتاج الردّ عليها؛ لأنّ الثورات المنتجة التي تنهض بالأمم لا تقوّم بهذه الطريقة التي تجعل النفع الآني مقياس النجاح أو الفشل، فالثورات الحقيقية المنتجة لنهضة الأمم تحتاج إلى فترات من الزمن لترسّخ قيمها وظهور منتوجها الاجتماعي والاقتصادي.

وقد يقول قائل آخر: ما هي نتيجة الثورة، هل ثبتت الحكم الإسلامي أم ثبتت الحكم العلماني؟ هل قرّبت الناس من الإسلام أم أبعدتهم عنه؟ هل تخلّصت تونس من التبعية للغرب أم زادت تبعية وتقليدا حتى أصبحت القوانين المقنّنة أو المعروضة للنقاش تضادد قطعيات الدّين كقانون المساواة في الإرث؟ أسئلة كثيرة يسألها أبناء التيار الإسلامي ممن يمتلك مشروعا فكريا وحضاريا يريد إيجاده في المجتمع.

والحقيقة أنّ الثورة في تونس نجحت في تحقيق بعض أهدافها ومنها إسقاط حكم الطاغية ابن علي، وفسحت المجال للتعبير والعمل، ولكنها لم تنجح في تحقيق هدف تغيير النظام برمّته كما نريده نحن أبناء التيار الإسلامي. هذه حقيقة لا خلاف فيها، ولكن الناس قبل الثورة كانت تعيش حالة من القهر والظلم وتكميم العقول والأفواه، والناس قبل الثورة كانت تعيش في سجن «تجفيف المنابع»، ولم تكن تمتلك تصوّرا واضحا أو رؤية معيّنة، ولهذا من الخطأ أن نطلب من الناس أن تحقّق ثورة إسلامية حقيقية رغم علمنا بعدم توفّر ظروفها وامتلاك أسباب نجاحها المتمثّلة في الوعي على الإسلام وثقافته وحضارته ومشروعه التفصيلي للحكم والمجتمع.

إنّ الحديث اليوم عن فشل الثورة في تحقيق هدفها الأسمى بالنسبة لنا وهو تغيير النظام برمّته وإحلال النظام الإسلامي مكانه لا جدوى منه، فقد قامت الثورة وتمّت بما حقّقته من إنجازات، ويمكن اعتبار ما تمّ مرحلة من مراحل ثورة ممتدّة لحين تحقيق الغاية؛ ولهذا علينا أن نسأل أنفسنا: ماذا بعد الثورة؟ هل نتوقف ونرضى بالواقع أم نواصل الحركة والسير؟

إنّ الدعوة إلى الفعل والحركة الإيجابية في الواقع صريحة في الكتاب والسنة، واضحة فيهما وضوح الشمس في رابعة النهار. فالأشياء مرتبطة بفعلنا فيها، والواقع منفعل بحركتنا فيه إيجابا أو سلبا كما قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} (الرعد11)؛ ولهذا فالأصل فينا أن نعمل ونكثّف الجهود من أجل تصحيح المسار وبناء الرأي العام لدى الناس المنبثق عن الوعي على الإسلام حضارة وثقافة، واستئناف الثورة حتى تحقّق غايتها ألا وهي: {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}.

الثورات والتحرر المطلوب

د. الأسعد العجيلي عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير في تونس

لم تنجح ثورات الربيع العربي من تفكيك النظام القديم والإمساك بزمام القوى التي تحميه، لأن الثائرين وجهوا سهام غضبهم لرأس النظام، غافلين عن مكامن القوة التي تسنده وتبعث فيه الحياة.

الحقيقة الصادمة هي أن بلادنا محتلة ولا زالت خاضعة للنفوذ الأجنبي، فالأمة منذ هدم خلافتها وفقد سلطانها لا تملك أمرها وإرادتها مسيرة بما تسمح به القوى الغربية، فالمشهد مفروض من الخارج، ومن أراد أن يحكم فعليه أن يحصل على الرضا الغربي. أما الحكام فليسوا سوى الأدوات المحلية للقوى الغربية، يحكمون بأمرها و يرعون مصالحها و يتمنون رضاها، فأنظمة الحكم القمعية القائمة في البلاد العربية تحديدا ليست موجودة إلا بقرار من الدول الغربية باعتبارها تشكل الضمانة لبقاء البلاد والعباد تحت الهيمنة الغربية.

ما يبعث على الحسرة هو أن مثل هذه البديهيات ضاعت وسط صخب إعلامي مأجور يصرّ أصحابه على تمثيل مسرحية أن بلادنا مستقلة وليست محتلة وأن حكامها وطنيون وليسوا عملاء، حشد من الخبراء والسياسيين والإعلاميين يتصدرون المشهد الإعلامي اليومي ليؤدي كل منهم دوره في المسرحية، بعضهم يعلم أنه يمثل ويقبض أجره وبعضهم اندمج في الدور حتى أنه يقبض أجره وهو يظن أنه يؤدي رسالة.

في الدول التي تكون خاضعة لهيمنة الدول الكبرى، وليس لديها استقلال حقيقي تام مثل بلادنا، فإن النظام الدولي يعمل على وأد الثورة في البداية، أما إذا اشتد عودها، فيتدخل ليجبرها على أن تكون وفق مصالحه وجعلها لا تخرج على خطوط النظام الدولي وأوامره، لذلك فإن التفكير بتغيير الأنظمة المحلية دون الإنفكاك من هيمنة دول الغرب والتخلص من قيود الأسرة الدولية هو تفكير عقيم، بل هو تفكير مدمر، إذ يبعث في الناس قناعة بأن التفكير بالتغيير لم يزد الأمة إلا خضوعا و فشلا.

الحل في التحرر الشامل من الغرب وأدواته المحلية، في الاستقلال، في استرجاع السلطان والخروج من الهيمنة وامتلاك القرار.

التحرر المطلوب هو ليس التحرر من الأنظمة الاستبدادية التي هي أدوات للهيمنة الغربية، وإنما التحرر المطلوب هو تحرر البلاد والعباد من إرادة الأجنبي الذي لم يضمر يوما للإسلام والمسلمين إلا شرا، ومن لا يقين عنده بهذا فليراجع نفسه وليراجع كتاب الله وليراجع التاريخ الحافل بالعداء بين الأمة الإسلامية والغرب الذي لم يتخلى يوما عن صليبيته في تعامله مع المسلمين.

حل بسيط لمشاكل كثيرة معقدة، لكنه مكلف، ودونه بحور من الدماء وجبال من الجماجم والأشلاء. ضريبة باهظة دفعتها كل الأمم التي نالت استقلالها، حتى الدول الغربية التي تتمتع شعوبها الآن بخيراتنا، إنما وصلت لهذا المجد بما دفعته من فلذات أكبادها لتحصل على الاستقلال والنفوذ والعلو في الأرض.

معادلة صعبة لكنها السبيل الوحيد للتحرر والاستقلال، يدركها مثقفوا بلادنا لكنهم يفرّون منها إلى غيرها، إلى حلول غير مكلفة، إلى الانتخابات والمشاركة في الحكم، حلول يرضى عنها الغرب ويقف على مقرراتها وتفاصيلها، حتى لا تخرج عن الخط المرسوم، خط الخضوع والاصطفاف في طابور الدول الخاضعة لسطوة الدول الكبرى، فالانتخابات هي مجرد غطاء، وعنصر تغلف به عملية صناعة القرار لتبدو محلية وشرعية، فالحضارة الغربية مغرمة للغاية بصناعة التغليف والتعليب، ولا يصح أن تخرج عملية الاحتلال ونهب الشعوب دون غلاف مناسب يجعلها جذابة وبراقة. وإن القبول بمثل هذه الحلول هو دون أدنى شك موافقة على البقاء في دائرة الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية. كما أن رهن التغيير بالإرادة الغربية أو على الأقل برضاه يعيد البلاد بعد الثورة إلى ما كانت عليه قبلها كما حدث في تونس ومصر.

إن الدول الاستعمارية التي خاضت معنا حروبا طاحنة، واحتلت بلادنا ونهبت خيراتنا وأنشأت أنظمة حكم على قياسها، وصنعت نخبا ووسطا سياسيا موال لها، ونشرت حضارتها وطرق عيشها، وحرست كل ذلك بسلاحها ولا زالت، لن تترك بلادنا احتراما لحق الشعوب في تقرير مصيرها، واسأل أهل الشام يخبروك عن حجم التآمر الذي تعرضت له ثورتهم، وكيف أن قتل الملايين وتدمير البلاد وتشريد أهلها ثمن ترضاه أمريكا للحيلولة دون سقوط عميلها بشار، إذا أحست أن البلاد ستخرج من قبضتها.

أغلب الثورات الناجحة عبر التاريخ، تشير إلى أهمية وجود مشروع سياسي تحرري غير مرتبط بقوى خارجية، فالثورة هي: عملية هدم للنظام القديم، وبناء لنظام جديد، وهي عملية تتطلب "السرعة" القصوى لإنجازها، فلا تردد ولا خوف ولا عبث ولا سفه فيها وإلا فانهيار الثورة، وهلاك الثوار.

كما أنه لا أصدقاء للثورة على الإطلاق في الخارج، الجميع أعداء الثورة حتى وإن تغنوا بها، وصفقوا من أجلها، فأمريكا التي تغنت بصداقتها للشعوب الثائرة رأينا كيف اصطفت إلى جانب سيسي مصر وحالت دون سقوط طاغية الشام.

من هنا كان لا بد من ثورة التحرر التي انطلقت منذ حوالي تسع سنوات من تونس أن تتزود بمشروع سياسي إسلامي عابرا للحدود القطرية ليجمع منذ بدايته من طاقات الأمة وقواها ما يمتد على الأقل في إقليم من أقاليمها للتوصل إلى جمع الأمة لاحقا في كيان سياسي واحد، إذ لا يملك أي مشروع مفصل على الحدود القطرية أن يصمد في وجه الوحش الدولي المسمى بالأسرة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الجامعة العربية ومؤتمرها الثلاثين في تونس! لماذا؟

أسعد منصور

قررت الجامعة العربية في مؤتمرها السابق الذي عقدته في الرياض العام الماضي عقد مؤتمرها الثلاثين في تونس يوم 31\3\2019.

إنه يظهر أن من أهداف هذه القمة إعادة تأهيل بشار أسد وتطبيع العلاقات مع نظامه، فتريد أن تتخذ قرارات في هذا الاتجاه، ودليل ذلك قيام السبسي رئيس النظام التونسي أثناء وجوده في بيروت لحضور القمة الاقتصادية بنشاط لإقناع الأطراف الأخرى بشأن دعوة الطاغية بشار أسد إلى القمة العربية القادمة. فقد نقلت وكالة سبوتنيك الروسية يوم 19\12\2018 عن مصادر في الرئاسة التونسية أن «الرئيس التونسي السبسي يجري مشاورات خلال القمة الاقتصادية في لبنان بشأن دعوة الرئيس السوري بشار أسد إلى القمة المقرر عقدها في تونس في آذار\مارس القادم. كما يجري التنسيق بين عدد من الدول العربية بينها تونس والجزائر لتقديم مقترح لرفع التجميد عن سوريا».

تنسيق تونسي جزائري لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية

فالنظامان في تونس وفي الجزائر يعملان على دعوة الطاغية بشار أسد وإعادة النظام السوري إلى حظيرة الجامعة العربية بنشاط. فقد نقلت صفحة «أنباء تونس» يوم 19\12\2018 عن ديبلوماسي جزائري رفيع المستوى قوله:» إن الجزائر وتونس تعملان منذ مدة على تنسيق جهودهما من أجل إعادة سوريا إلى الجامعة العربية التي تم طردها منها في عام 2011، وذلك ليس بالأمر الجديد، كما أن الموقف الجزائري والتونسي حول الملف السوري متوافق، ولهذا بذل البلدان جهودا كبيرة من أجل إعادة الوفاق بين أعضاء الجامعة العربية، ولا يزالان يعملان من أجل تحقيق ذلك قريبا». وقال:» إن الجزائر تأمل وتتمنى أن يتحقق ذلك، لأن العرب في أمس الحاجة إلى التعاضد والتضامن فيما بينهم والرئيس بشار أسد هو عربي مثلنا وليس غريبا علينا ومشاركته مع أشقائه العرب في مؤتمر تونس أمر مدعاة للفرح والسرور». أي إلى التعاضد في وجه الشعوب الثائرة حيث ما زالت جذوة الثورة في تونس متقدة، والثورة في الجزائر لها قوة كامنة في أية لحظة ربما تتفجر. فلا يهمهم أن قتل مليون من أهل سوريا وسجن وعذب وقتل تحت التعذيب عشرات الألوف من الشرفاء من أهل سوريا ولا يهمهم أنه دمر البلد، ولا يهمهم أن الأوغاد من أتباعه اغتصبوا الحرائر ومزقوا أجساد الأطفال. فهم فرحين ومسرورين به لأنه استطاع أن يفعل ذلك ليؤدب الشعوب حتى لا تثور عليهم. فهو عربي مثلهم ولكنه لا يمت إلى الإسلام بصلة! فلا يعرف ما جاء به الإسلام، فلا يعرف الرحمة ولا يعرف معنى الرعاية للناس، بل يعرف كيف يتسلط على رقاب الناس ويهينهم ويذلهم ويسرق مقدراتهم! فهو قاتل مجرم! فهو عربي مثلهم في ذلك، فهم على هذه الشاكلة!

وكان وزير خارجية الجزائر عبد القادر مساهل قد دعا في أيلول\سبتمبر الماضي إلى عودة سوريا لجامعة الدول العربية. وذكرت الصفحة عن «مساع لدول عربية منذ نيسان\أبريل الماضي لإعادة سوريا للجامعة فنقلت عن جاسم جعفر نائب عراقي قوله:» العراق ومصر والجزائر وتونس يدعمون بقوة عودة سوريا إلى وضعها الطبيعي وإعادة عضويتها في الجامعة العربية». فالدول العربية تتلهف لعودة النظام السوري لتشمت بشعوبها ولتقل لها لا تفيدكم الثورة اخنعوا للحاكم مهما ظلم وطغى وتجبر، وإلا قطع رؤوسكم، وها هو بشار أسد فعل ذلك فقتل مليون من شعبه، وما زال قائما على قدميه ولا يهم أن يستدعي كل قوى الأرض لتحميه، ونحن مستعدون أن نفعل مثله حتى نبقى داعسين على رقابكم مكسرين لجماجمكم إذا تحركتم ضد الظلم وتتهمكم بكل التهم « إرهابيين ومندسين وخونة وعملاء لقوى خارجية» كما ذكر أحدنا وهو الرئيس السوداني عمر البشير فاتهم الثائرين والمطالبين بحقوقهم بهذه التهم وبدأ يطلق النار عليهم ويسجن بهم.

ولهذا جاء عمر البشير يجر أذياله إلى سوريا ليلتقي بقرينه المجرم بشار أسد يوم 16\12\2018 ليفتح باب الشر أمام الأشرار ليتجرؤوا على تطبيع العلاقات مع هذا المجرم وإعادة تأهيله ونظامه. فأصابته العدوى واللعنة فانتفض الشعب السوداني في وجهه. وأعلن ملك الأردن يوم 23\12\2018 أن «علاقاته ستعود مع سوريا كما كانت عليه» وهو الذي قال بعد اندلاع الثورة واشتدادها لو كنت مكان الأسد لتنحيت لخداع شعبه وليهم الناس أنه في أمان ولا يثور عليه شعبه. علما أن الشعب في الأردن انتفض وهو على فوهة بركان والحراك مستمر فيه. ومن ثم قامت الإمارات بفتح سفارتها في دمشق يوم 27\12\2018.

فهذه الدول كلها متفقة على إعادة تأهيل نظام طاغية الشام لأنهم كلهم مثله طغاة وطواغيت، وكلهم كانوا يتمنون إخماد الثورة وبقاء النظام قائما حتى لا تنتقل العدوى إلى بلادهم فتتشجع شعوبهم لتسقطهم. فقد قرروا كلهم على اختلاف ولاءاتهم السياسية للمستعمرين قرروا إفشال هذه الثورة مع أسيادهم المستعمرين وعلى رأسهم أمريكا. ولكن الله لهم بالمرصاد، والشعوب قادمة لا محالة،وحكم الله آت لا ريب.

وهذا ما يفسر تحرك تونس والجزائر والأردن والإمارات مع ولائهم للإنجليز إلا أنهم لا يريدون نجاح الثورة ضد بشار أسد ولو كان عميلا أمريكيا حتى لا تتحرك الشعوب ضدهم. فاختلافهم مع بشارأسد في الولاء السياسي لا يمنع أن يدافعوا عن بقائه، لأنهم متفقون في الإجرام وفي مخالفة الإسلام وفي الولاء الفكري للغرب، فكلهم ينتمون إلى منظومة الغرب الفكرية العلمانية، كلهم علمانيون لا يريدون عودة الإسلام إلى الحكم فيريدونه محبوسا في المساجد والصدور وفي بعض الأمور الشخصية بعيدا عن الحكم والتعليم والاقتصاد والسياسة والحياة العامة، فيريدون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، فيشجعون كل مظاهر الفسق والفجور والسفور في كل وسائلهم ومسارحهم.

الإطار الاستعماري الذي أسست فيه جامعة الدول العربية

إنه من المعلوم أن الجامعة العربية أسست بقرار من بريطانيا التي كانت المستعمر لأكثر البلاد العربية وصاحبة النفوذ في أكثرها. فأثناء الحرب العالمية الثانية ألقى خطابا وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن يوم 29\5\1941 دعا فيه إلى تأسيس الجامعة العربية تحت ذريعة « تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدول العربية» ولكن بهدف تعزيز التقسيم الذي أوجدته بين البلاد العربية وتركيزه. وفي 24\2\1943جدد إيدن أمام مجلس العموم البريطاني دعوته لتأسيس هذه الجامعة لأخذ موافقة المجلس. ومن ثم اجتمع إيدن مع بعض عملاء بريطانيا من عدة بلاد عربية في القاهرة وحمّلهم هذه الدعوة ليبدأوا بالدعوة إلى تأسيس الجامعة. وأعدت بريطانيا لجنة تحضيرية من عملائها في مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق واليمن وعقدوا اجتماعات من 25\9\1944 إلى 7\10\1944 للإعداد للتأسيس. وفي 22\3\1945 أعلن عن تأسيس الجامعة العربية من هذه الدول بالإضافة إلى السعودية وفلسطين ووضعت وثيقة التأسيس والبنود والتفاصيل.

فكانت الجامعة العربية من حيث الفكرة والتأسيس والبنود والمواثيق والبرتوكولات كلها إنجليزية بحتة لأهداف إنجليزية استعمارية بحتة. فكان البند الأول من اختصاصات هذه الجامعة هو « الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء» أي منع وحدة البلاد العربية وتعميق الانفصال تحت مسمى الاستقلال. وأكدت ذلك مرة أخرى في المبدأ السادس من مبادئ الجامعة في برتوكول الإسكندرية وينص على « الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلا».

وهكذا أسست بريطانيا الجامعة العربية حتى تتمكن من تعميق التقسيم وانفصال البلاد العربية في هذه الكيانات التي أقامتها وسمتها دولا حسب اتفاقية سايكس بيكو ومعاهدة لوزان بتقسيم البلاد العربية إلى دويلات عندما خذلت الحسين بن علي شريف مكة بعدما وعدته بمملكة عربية متحدة وتتويجه عليها ملكا إذا ما سار معها وأعلن الثورة على دولة الخلافة الإسلامية، فعندما ارتكب الحسين بن علي الخيانة وجمع بعض العرب الجهلاء حوله ليقاتلوا في سبيل بريطانيا ضد إخوتهم المسلمين من جنود الدولة العثمانية ولم يكونوا فقط أتراكا بل كان الجيش العثماني مشكلا من أبناء المسلمين بما فيهم العرب. فأرادت بريطانيا تركيز اتفاقية سايكس بيكو التي وقعتها مع فرنسا عام 1916 واتفاقية لوزان التي أقرتها بريطانيا مع العديد من الدول الكبرى ووثقتها في عصبة الأمم المتحدة عام 1924 بهدم الدولة الإسلامية وجعل البلاد العربية تحت الانتداب حسب التقسيم تمهيدا لإقامة دول وأنظمة فيها. فلتركيز هذا الانقسام ولتتمكن من إدارتها من مركز واحد وفرض إرادتها عليها وإملاء القرارات عليها قررت بريطانيا إنشاء الجامعة العربية. فكلما عقدت قمة أو مؤتمرا يخرج بقرارات لصالح المستعمر وليس لصالح العرب والمسلمين. فكل دولة جعلتها تعترف بالأخرى وبحدودها ولا يجوز لها أن تتعداها، وتقوم الجامعة بالحفاظ على التقسيم «بالتوسط في حل النزاعات التي تنشأ بين دولها» كما ورد في مواثيقها.

والآن تقوم الجامعة العربية بالحفاظ على الأنظمة والطواغيت فيها، والتآمر على شعوبها وخداعها بأنها تسعى للوحدة وهي تعمق الانقسام والحدود بينها التي رسمها المستعمر. ولم تصدر أي قرار لصالح العرب والمسلمين منذ تأسيسها حتى اليوم، وكل قراراتها كانت مسيرة من قبل المستعمر البريطاني ومن ثم عندما خرجت أمريكا على الخط وبدأت بمنافسة بريطانيا على الاستعمار والنفوذ كسبت مصر عبد الناصر ومن تلاه في الحكم حتى اليوم فبدأت تتحكم في قرارت الجامعة العربية عن طريق عملائها في مصر، وبدأ الصراع بين العملاء في الجامعة. ولكنها كلها تتفق على الحفاظ على تعزيز الانفصال بينها والتقسيم والمحافظة على الأنظمة العلمانية كما أقامها الغرب، وإنما الخلاف في تنفيذ الأهداف السياسية لحساب المستعمر البريطاني أو المستعمر الأمريكي.

تجميد عضوية سوريا ووعي الشعوب

ولقد جمدت عضوية سوريا عام 2011 بسبب الثورات في البلاد العربية مراضاة للشعوب وخداعا لها، وعندما تم تأمين بقاء النظام السوري بتدخل إيران وحزبها في لبنان وتدخل روسيا وأمريكا وتركيا والسعودية، بدأت الدول العربية بتوافق بريطاني أمريكي بدأت تفكر الآن في رفع التجميد وتتوهم أنها تغلبت على ثورات شعوبها، وهي لا تدري أنها فترة من فترات الثورات حيث يحدث فيها مثل ذلك من الانتكاسات المؤقتة، ولكن ما تلبث أن تعود وتثور بعد أن تجمع قواها وتتعلم من أخطائها وتتعرف على نواقصها فتتلافاها حتى تتمكن من إسقاط الأنظمة من جذورها وليس الأشخاص القائمين على رأسها فقط كبن علي وحسني مبارك والقذافي.

فالوعي يزداد لدى الشعوب العربية والإسلامية وقد انكسر حاجز الخوف واستعدت الأمة للتضحية بل قدمت التضحيات وهي مستعدة لتقديم المزيد. ولكن ينقصها الوعي التام وهو النظر إلى الأحداث من زاوية الإسلام فقط لا غير، حتى تتمكن من التمييز بين الطيب والخبيث وبين الصادق والكاذب وبين المؤمن والمنافق وبين الحق والباطل، فلا يأتي أحد ويندس عليها ويلبس رداء دينيا أو عمامة أو يطلق لحية أو يتلفظ بكلمات من الدين أو يظهر أنه ملتزم بالدين وما هو كذلك في حقيقته ليخدعها وتنجر وراءه، فينكشف ويتعرى عندما يصل إلى الحكم فلا يحكم بالإسلام أو يسلمه للعلمانيين العريقين كالسبسي وأضرابه أو يرفعوهم قادة جيوش ويضعوهم فوق رؤوسهم ليقلبوهم كما فعل السيسي أو يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمريكان كما فعل أردوغان.

تطورات الأوضاع في السودان

محمد جامع

يواجه السودان منذ قرابة الأسبوعين موجة احتجاجات شعبية كبيرة، بدأت يوم الأربعاء 19/12/2018م، وذلك في أعقاب تردي الوضع الاقتصادي ومواجهة الناس للغلاء، وصعوبة الحصول على الخبز والوقود، علاوة على الشح في السيولة النقدية بسبب عجز البنوك عن توفيرها. إضافة إلى تفشي البطالة ودخول البلاد في أزمات اقتصادية عنيفة، بسبب الاستجابة لروشتات صندوق النقد الدولي، وتعطيل الإنتاج بالضرائب والجمارك والرسوم الباهظة على الصناعة والزراعة والتجارة، مع سياسات مالية فاشلة أدت إلى التضخم المالي المتعاظم بسبب الترهل في هيكل الحكومة الذي يموّل بالعجز من خلال طباعة العملة، مع زيادة معدلات الفساد والصرف البذخي للحكومة.

وفي أثناء هذه الاحتجاجات التقى البشير بقيادة الأمن والمخابرات، وقيادة الشرطة بشكل كأنما يرسل فيه رسالة فحواها أنه يميل إلى الحسم العسكري والأمني للاحتجاجات، فقد عقد البشير الاثنين 24/12/2018م اجتماعا بقيادة جهاز الأمن والمخابرات، كما التقى يوم الأحد 30/12/2018م بقادة الشرطة في ضاحية بري شرق الخرطوم حيث قال للحضور: "واجب الشرطة حفظ وأمن المواطن وليس قتله" لافتا إلى أن القتل قصاصا يكون أحيانا فيه ردع للآخرين من أجل الحفاظ على الأمن الذي يمثل سلعة غالية وفق تعبيره. وفي يوم الأحد 23/12/2018م، أعلنت قيادة الجيش السوداني، موقفها من الاحتجاجات بعد 5 أيام من اندلاعها في تعميم نقلته الصحف السودانية والمواقع العالمية، عقب الاجتماع الدوري لقادة القوات المسلحة الذي انعقد ظهر الأحد بوزارة الدفاع وتم فيه تقديم تقرير شامل حول الأحداث الجارية بالبلاد، أكدت القوات المسلحة فيه: "التفافها حول قيادتها، وحرصها على مكتسبات الشعب، وأمن وسلامة المواطن، دمه وعرضه وماله...".

وقد تعاملت الحكومة مع المحتجين بشكل عنيف أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، حيث قال المتحدث باسم الحكومة وزير الإعلام بشارة جمعة إن 19 شخصا لقوا حتفهم خلال الأحداث التي عمت البلاد مؤخرا بينهم نظاميان بينما جرح 406 آخرون بنحو متفاوت، وذكر موقع سودان تريبيون الثلاثاء 1/1/2019م نقلاً عن ناشطين سقوط 40 قتيلاً واعتقال وإصابة 900 آخرين، تم تقديم 26 منهم إلى محاكمات.

وفي محاولة للحد من دعوات التحريض لتنظيم احتجاجات جديدة، قامت السلطات عبر إدارة الدعوة بتهديد عدد من الأئمة؛ فعلى سبيل المثال تم استدعاء الشيخ الدكتور محمد عبد الرحمن من إدارة الدعوة بمحلية جبل أولياء بولاية الخرطوم، ومحاولة الضغط عليه حتى لا يتحدث عن الأوضاع التي تمر بها البلاد إلا أنه أصرَّ وناقش مسؤولي إدارة الدعوة الذين لم يستطيعوا تقديم حجة مقنعة فسلموه لجهاز الأمن الذين قاموا بضربه، حيث تكالب عليه عشرة من زبانية الأمن وضربوه بالسياط الغليظة وركلوه بالأقدام مسببين له الأذى الجسيم، حتى يقر بشرطين أولهما: ألا يُصلي إماماً، وثانيهما: أن يحضر لمباني الجهاز مرة أخرى يوم الجمعة، إلا أنه رفض الانصياع لشرطَيهم، وبعد أن رأوا ثباته أطلقوا سراحه، وقد صلَّى الجمعة بالناس إماماً، وعندما عرض الأمر للمصلين انفعلوا غاضبين مؤيدين لموقفه معاهدين بأن يكون هو إمامهم وأنهم لا يريدون إماماً غيره.

وقد أعلنت الحكومة فرض حالة الطوارئ في ولايات القضارف والنيل الأبيض ومدن دنقلا وبربر وعطبرة بالولاية الشمالية، وتعيش 9 ولايات من جملة ولايات البلاد الـ18 حالة طوارئ، وهي ولايات دارفور الخمس، وولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، وكسلا وشمال كردفان. وقد قامت الحكومة بقطع خدمة شبكة النت، خاصة مواقع التواصل مثل الفيس بوك، وتويتر، والواتساب..إلخ، وأغلقت الحكومة المدارس إلى أجل غير مسمى.

وفي ظل هذه الأوضاع الكارثية يواصل البشير سياسة الكذب والنفاق وتلفيق الحقائق ووصم المحتجين على الغلاء الطاحن بالعملاء والمارقين، مع محاولته إظهار أن الشعب مستكين لا يكل ولا يمل، وقد ظهر ذلك في كلمته بالذكرى الـ63 لما يسمى بالاستقلال التي ألقاها من القصر الرئاسي مساء الاثنين 31 كانون الأول/ديسمبر 2018م: "إن البلاد تمر بظروف اقتصادية ضاغطة، أضرت بشريحةٍ واسعةٍ من مجتمعنا، لأسباب خارجية وداخلية". وأضاف "ونحن إذ نقدر هذه المعاناة ونحس بوقعها، ونشكر شعبنا على صبره الجميل، فإننا على ثقة بأننا نوشك على تجاوز هذه المرحلة الصعبة والعابرة"، وأكد أن "كل مؤسسات الدولة، وضعت خارطة الطريق للخروج من هذه الأزمة، باستراتيجية تعتمد على الإنتاج والإنتاجية". كأنَّ البشير لا يدرك أن الواقع قد تغير وأن الأمة أصبحت واعية ومدركة لما يدور داخلياً وخارجياً وأنه ما عاد النفاق الذي يمارسه نظامه وتغيير الحقائق يضلل أحداً إلا بعض السذج المرتبطين ارتباطاً منفعياً بنظامه.

إنه لمن المؤسف والمحزن أن يقف الناس صفوفاً للحصول على لقمة العيش في بلد مثل السودان، يعتبر سلة غذاء العالم،وإنه لمن المحزن أن يواجه أكثر من نصف الشعب فقراً مدقعاً، والسبب سياسات الدولة التي أفقرت السودان بسياسات فاشلة، اتباعاً لسياسات المستعمرين وتمكيناً لمؤسساتهم المالية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وأكبر دليل على ذلك ميزانية العام 2018م التي زادت فيها الدولة الجمارك والضرائب على الرعية، فازدادت أسعار السلع والمنتجات بشكل فاحش، وانهار الجنيه أمام العملات الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان حيث بلغ سعر صرف الجنيه قرابة الـ90 جنيهاً مقابل الدولار ثم عاد للنزول مرة أخرى.

السودان بلاد حباها الله تعالى بخيرات عظيمة؛ أراض خصبة شاسعة وأنهار عذبة تجري تقريباً في معظمه، مع الثروات المائية والحيوانية والمعدنية حيث ينتج السودان البترول والذهب والحديد والإسفلت والكوبالت والزنك، وحتى اليورانيوم. بلد غني ثري، لولا عمالة حكامه ورهنهم البلاد للكفار المستعمرين الذي سرقوا هذه الثروات ونهبوها لمصالحهم ولم يعطوا أهل البلد منها إلا الضنك والفقر والمشقة والعناء، إذن مشكلة السودان هي مشكلة نظام يحمل بذرة فشله في أحشائه لأنه يجعل السيادة للبشر وليس لرب البشر، وهذا السبب هو الأساس للكوارث التي يمر بها السودان حيث تطبيق النظام الديمقراطي الجمهوري العلماني أس الداء وسبب البلاء، فعلى أهل السودان الكرام، أن يواصلوا ثورتهم المباركة ولكن بوعيٍ وإدراك، فلا يسمحوا للمخادعين من المستعمرين وعملائهم، بخداعهم وسرقة ثورتهم، بتغيير وجه عميل والإتيان بعميل آخر، أو توفير الخبز مع الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، وإنما ثورة لإقامة شريعة رب العالمين، عبر إقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لتقوم بواجبها في خير البلاد ورعاية شؤون العباد.

فأية حركة أو جماعة أو حزب أو تكتل أو شخص لا يلتزم بالدين بعقيدته وما ينبثق عنها من نظم وأفكار وأحكام بشكل مفصل وموثق وسياسي عملي وكفاحي فلا يُثق به. ومن يُلبس الحق بالباطل فيقول بالديمقراطية وبالعلمانية وبالوطنية والقومية وغيرها من أفكار الكفر الباطل ويخلطها مع الإسلام الحق فلا يُثق به. ومن يأخذ ببعض الدين من عقائد وعبادات وأخلاق ويترك ما يتعلق منه بأحكام الإسلام في الحكم والاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية والحربية والتعليمية والحياة الاجتماعية والعقوبات فلا يُثق به. ومن يتنازل ولو قيد أنملة عن الإسلام أو طريقته أو أحكامه فلا يُثق به. ومن يركن إلى الظالمين أو يشاركهم في الحكم فلا يُثق به. فهو ليس طيبا ولا مؤمنا صادقا ولا متبعا للحق. فهكذا يتحقق الوعي التام.

فكل ذلك يجب أن يكون موثقا في ميثاق الحركة وثقافتها وكتبها وكراساتها وفي صدور وعقول وكلمات وأعمال وتصرفات مسؤوليها وأعضائها بشكل مفصل ودقيق وواضح، لا أن يكون معمى ومبهما وبكلمات وجمل عامة مطاطة تمطها إلى كل جانب فتعطي لكل شخص وجه وتنافق لكل طرف. فلا تكون كما قال تعالى في وصف مرضى القلوب والنفوس:»

«وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ»(البقرة 16-13)

فإذا دعوت هؤلاء إلى الأخذ بالإسلام كاملا كما نزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وكما طبقة هو والخلفاء الراشدون من بعده فيعتبرون ذلك سفاهة وعدم فهم للواقع وللظروف والأوضاع وتطرفا وإرهابا وتأخرا وعدم موافقة للعصر وتماشيا مع السياسات الدولية، علما أنهم هم السفهاء فلا يفهمون الواقع وكيفية تغييره وإخضاعه للإسلام ولحكمه، وهم المتطرفون في علمانيتهم فلا يقبلون من أحد أن يشاركهم إلا وقد تنازل عن فكره المخالف، وهم الإرهابيون الذين يمارسون البطش ويؤيدون الأنظمة الفاسدة والجائرة والطاغية كما أيدوا بشار أسد ويريدون تأهيله وتبيع العلاقات مع نظامه، وهم المتأخرون حيث أنهم ذيل للمستعمر ويقتاتون على فضلاته حيث يتلقفون كل فساده وعفنه وتشريعاته ونظمه، فيشرعونها ويقننوها في دساتيرهم وقوانينهم. وعندما يلتقون مع المؤمنين يحاولون خداعهم فيقولون لهم نحن مؤمنون! وإذا خلوا إلى شيطانهم من العلمانيين والمسؤولين في السفارات الغربية ودوائر المخابرات الغربية ورؤساء دول الغرب يقولون لهم إننا معكم وإنما نحن نستهزئ بهؤلاء البسطاء من الناس الذين يتمسكون بالدين فنريد أن نخدعهم بكلمات معينة حتى لا يثوروا ضدنا ونؤمّن لكم نفوذكم فتؤمنون لنا الحماية من هؤلاء المتمسكين بالدين الذين يريدون تطبيقه وهم غالبية الشعب.

هذه هي حقيقة الجامعة العربية وما تهدف إليه من مؤتمرها في تونس وهذه هي حقيقة السفهاء القائمين على الأنظمة ومن شاركهم فيها يحاولون خداع الله والمؤمنين وهو خادعهم. فالله لا يخلف وعده بالانتقام منهم كما وعد رسله من كل الذين يمكرون بالمؤمنين وبالإسلام ويحاربون عودته إلى الحكم فقال تعالى: «وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ».

تعويم نظام أسد المجرم يكشف حقيقة الحكام المأجورين

منير ناصر

لقد حرصت أمريكا منذ اليوم الأول لانطلاقة ثورة الشام أن تُحافظ على عميلها بشار أسد في الحكم، أو بالأحرى أن تُحافظ على النظام بشرعيته وأجهزته الأمنية ومؤسستي الجيش والمخابرات، فهذا ما أكدت عليه نصاً في اتفاق جنيف الأول صيف حزيران 2012م.

وتوالت أيام الثورة وسنيّها وبقيت المؤتمرات تُعقد في جنيف وأستانة والرياض وأنقرة وكلها تدور حول بيان جنيف1 وتؤكد عليه وتُطالب بتطبيق بنوده، وفي كلّ ذلك اعتراف بشرعيّة النظام وأحقيته في الحكم، هذا عدا تلك الدول التي كانت وظيفتها منذ البداية هي دعم النظام المُجرم سياسياً وعسكرياً، كروسيا وإيران والصين وغيرها.

وبعد أن استطاعت المؤتمرات أن تُمكن النظام من السيطرة على كثير من مناطق سوريا وحصر المعارضة في إدلب كان اتفاق سوتشي أيضاً لبنة في الحل السياسي الأمريكي ويهدف لإعادة شرعنة النظام بل وبأحقيته في السيطرة على كل المناطق حيث نص الاتفاق أن اتفاق خفض التصعيد قد حقق نجاحات، ومعلوم أن ما حققه خفض التصعيد هو سيطرة النظام على ثلاث مناطق رئيسية من مناطق الثوار.

ولم تكتف أمريكا بالمؤتمرات للحفاظ على النظام، بل أوعزت إلى عملائها بالقيام بأعمال سياسية تُعيد للنظام شرعيته وتُظهره بمظهر المُنتصر على شعبه، فكانت زيارة عمر البشير رئيس السودان كأحد الأعمال السياسية التي كسرت عُزلة النظام إقليميا، واحتفل بها النظام متباهياً بنصر موهوم.

كما يأتي الحديث عن إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية، بعد أن تم تجميد مقعد سوريا في الجامعة في 2011م كردة فعل على الجرائم التي ارتكبها النظام، يأتي هذا الأمر في ذات سياق إعادة تعويم النظام، فإعادته للجامعة العربية يعني بشكل أو بآخر تبرئته من جرائمه بحق شعبه.

وقد سبق ذلك لقاء وزير خارجية النظام المعلم مع وزير خارجية البحرين وجرى بينهما مصافحة حارّة أثارت ضجيجاً في وسائل الإعلام، كما ظهرت تصريحات لبن علي يلدريم عندما كان وزير خارجية تركيا بأنهم سيُطبعون العلاقات مع سوريا كما طبّعوها مع روسيا وكيان يهود، ثم خرج بعد يوم ليُبرر تصريحه بأنه يقصد بعد إسقاط النظام، لكن قبل أيام خرجت تصريحات من وزير الخارجية الحالي حول استعداد بلاده للنظر في العمل مع الرئيس السوري بشار أسد إذا فاز بانتخابات ديمقراطية، ويُضاف إليه تصريح أردوغان قبل أيام بأن تركيا ليس لديها ما تفعله في منبج إذا غادرت المنظمات الإرهابية، هذا كله يُفهم منه أن حكّام تركيا يسيرون باتجاه باقي حكام المسلمين لإعادة النظام إلى الواجهة بشكل أو بآخر.

وللإمارات في دعم المُجرمين نصيب حيث أعادت فتح سفارتها في دمشق في خطوة تطبيعية مع النظام، كما دخلت قبلها أول قافلة قادمة من الإمارات عبر معبر نصيب الذي قام بدوره النظام الأردني بإعادة فتحه بعد أن كان مغلقاً طوال فترة سيطرة المعارضة على الجانب السوري من المعبر.

كما تلقى رأس النظام بشار أسد تهنئات من رؤساء العراق ولبنان والجزائر بما يُسمى عيد الاستقلال في نيسان عام 2018م، وتناقلت وسائل الإعلام أيضا خبرا عن نية رئيس تونس توجيه دعوة لأسد لزيارة تونس، وأنباء أخرى عن نية رئيس العراق للقيام بزيارة لدمشق على غرار البشير.

هذه الأعمال السياسية التي يقوم بها حكام المسلمين تكشف لنا أن معارضتهم سابقا ما كانت إلا معارضة وهمية، وأن الدموع التي سكبوها لأجل دمائنا وأعراضنا ما كانت إلا دموع التماسيح، وأن المواقف التي اتخذوها كانت بعد أن أحرجتهم شعوبهم التي كانت ترمق الشام بعين النصير فكانت هذه المواقف التي لا تسمن ولا تغني من جوع كتغطية على خذلانهم لأهل الشام.

أما اليوم فتظن أمريكا وتوعز لعملائها بهذا الظن أنها قد أجهزت على ثورة الأمة في الشام، فتطلب من عملائها أن يتقربوا من عميلها حامي كيان يهود، وتدعي هي الانسحاب من سوريا في رسالة يُفهم منها أن النظام قد انتصر على أهل الشام، لذلك نجد إعلام النظام يروج للانسحاب أنه انتصار له.

هذا في حسابات أمريكا وأدواتها وعملائها، أما أهل الشام فلم يخرجوا في ثورتهم لتجميد عضوية أسد في الجامعة العربية، ولم يُقدموا التضحيات الجسام لكي تُغلق السفارات، ولم يُشردوا ويُهجروا طمعا بالعزلة الدولية لنظام أسد، لذلك فلن يثنيهم عن الاستمرار في ثورتهم اعتراف هنا أو زيارة رئيس هناك، ولن تكون نهاية الثورة بإعادة فتح السفارات والمعابر، بل هي ثورة لله وخرجت تهدف لإسقاط النظام بكل أركانه ورموزه، واستبدال نظام آخر به يحقق لهم العدل والأمان، ولا نظام يحقق ذلك سوى نظام الإسلام كما أنزله الله على حبيبه محمد e .

وأخيرا فإن لله سنناً مع الطغاة والمتكبرين، ومن سننه أن يكون هلاكهم في اللحظة التي يظنون أنهم الغالبون، هذه هي سير الأولين فيها العبرة والعظة لمن أراد أن يسلك طريق المصلحين. فهذا فرعون قد هلك يوم أن نادى في المدائن حاشرين، وتلكم الأحزاب قد أجمعوا أمرهم فانقلبوا خاسرين.

حقيقة النوايا الأمريكية تجاه الحراك في السودان

وليد بلبيل

الخبر:

رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إليوت إنغل، يوجه رسالة إلى وزير الخارجية مايك بومبيو، يطلب منه تقريراً حول ممارسات أجهزة الأمن السودانية ضد المتظاهرين، وأبدى إنغل استغرابه من الموقف الأمريكي إزاء ما أسماه التدخل العنيف لقوات الأمن السودانية، واعتبر أن الأحداث الأخيرة في السودان قد تكون لها تداعيات على المرحلة الثانية من الحوار الاستراتيجي بين البلدين. "الوقع الالكتروني لقناة العربية"

التعليق:

للوهلة الأولى قد يخيل لقارئ الخبر أن أمريكا بريئة ولا تتدخل في شؤون الدول إلا إذا اقتضت الحاجة لذلك، وبالتالي فهي لا نية لها للتدخل في الشأن السوداني، إلا أن ما "يشعر" به رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب من قلق إزاء التدخل العنيف لقوات الأمن السوداني ضد المتظاهرين، قد "يضطرها" لاحقاً للتحقيق في ملابسات هذا التدخل العنيف، وقد تقوم "مضطرة" للوقوف إلى جانب الشعب السوداني المسحوق المظلوم ومساعدته للتخلص من الطاغية الظالم، نعم هذا ما قد يخيل لمن لا يمتلك الوعي السياسي وجَهل الطرق والأساليب الملتوية والخبيثة التي انتهجتها وتنتهجها واشنطن في اختراق المتظاهرين واحتواء غضبهم وثوراتهم وتسيير احتجاجاتهم لتحقيق مآربها الاستعمارية القذرة.

أما إن وجد بين إخواننا السودانيين من يظن أن أمريكا صادقة في ادعائها وقوفها إلى جانب الشعوب ضد الحكام الظلمة، فنقول لهؤلاء إن أمريكا كالشيطان، بل هي الشيطان نفسه، وإن وعودها كوعود الشيطان ولن يعدكم الشيطان إلا غرورا، فالبشير حاكم السودان هو عميلها، وبرضاها هو يحكم السودان منذ ثلاثة عقود، وبالتالي فهي لن تضحي بعميلها من أجلكم إلا إذا اضطرت لذلك، ليس من أجلكم ولكن من أجل أن تنقذ وجودها ومصالحها في السودان، وعندها ستقوم باستبدال عميل أقل قبحا بعميل أكثر قبحا، وعندنا من الأدلة ما يكفي لإثبات ذلك، فالتدخل الأمريكي في الثورة الليبية لم يكن إلا لإيجاد عميل أمريكي يخلف عميل الإنجليز القذافي فيخدم مصالحها هناك، وهذا ما أرادته من تدخلها في اليمن، فأشعلت حربا طائفية بغيضة لفرض عميلها الحوثي كشريك يقتسم الحكم مع عملاء الإنجليز.

أما في مصر فلم يخرج الأمر أيضاً عن كونها استبدلت عميلاً بعميل، بعد أن قامت بمحاولة إظهار نظام "الإسلام السياسي" كنظام فاشل في حكم الدولة ورعاية شؤون الناس.

أما في سوريا، فلم تُبق أمريكا خدعة أو حيلة إلا استخدمتها في محاولاتها لإجهاض الثورة، واستدعت زبانيتها وعملاءها، وقسمت عليهم الأدوار، حتى أوقعت الكثير من قادة الثوار في حبائلها، وأوصلت الثورة بعد سنوات طوال إلى حافة الهاوية.

فلا يغرنكم كلام أمريكا المعسول، ولا تقبلوا معونة أو مساعدة من أي دولة كانت حتى وإن كانت "غير مشروطة"، وإن لكم في أخطاء إخوانكم لعبرة، فلا تمدوا أيديكم إلى الجحر ذاته فتلدغوا ويصيبكم ما أصابهم، واعلموا أن خلاصكم وخلاص أمتكم لا يكون بإسقاط البشير والإتيان ببشير آخر، بل الحل الوحيد هو قلع النظام الرأسمالي الذي أفقركم من جذوره، ووضع نظام الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ، وهذا لا يكون إلا باستئناف الحياة الإسلامية في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

المكتب الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

رئيس التحرير
حسن نوير

المدير المسؤول
منصف المقدم

الهاتف: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

www.attahrir.info